رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مسائل علوم الحديث

مختصر

في كتاب الصارم المنكي

للحافظ ابن عبد الهادي جمعاً ودراسة

تأليف
محمد بن عبد الله القناص
الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم

دار الصميعي للنشر والتوزيع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مختار مسائل علوم الحديث

في كتاب الصارم المنكي

للحافظ ابن عبد الهادي جمعاً ودراسة

تأليف
محمد بن عبد الله القناص
الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم

ح دار الصميعي للنشر والتوزيع ١٤٣٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
القناص، محمد عبدالله علي
مسائل علوم الحديث في كتاب الصارم المنكي للحافظ ابن عبدالهادي (جمعاً ودراسة)/ محمد عبدالله علي القناص - الرياض ١٤٣٢هـ.
ص: ١٢٤، ١٧×٢٤ سم:
ردمك : ١- ٨١- ٨٠٥٠- ٦٠٣- ٩٧٨
١-الحديث- الكتاب الدراسية ٢-الحديث- سنن أ- العنوان
ديوي : ٥، ٢٣٥ ٨٨٥٥/ ١٤٣٢
رقم الإيداع: ٨٨٥٥/ ١٤٣٢
ردمك : ١- ٨١- ٨٠٥٠- ٦٠٣- ٩٧٨

محفوظة جميع الحقوق

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م

الصف والإخراج
بدار الصميعي

دار الصميعي للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
الرياض ص. ب : ٤٩٦٧ الرمز البريدي ١١٤١٢
المركز الرئيسي : الرياض. السويدي - شارع السويدي العام
هاتف : ٤٢٦٢٩٤٥-٤٢٥١٤٥٩ ،
فاكس :٤٢٤٥٣٤١
فرع القصيم : عنيزة - بجوار مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية
هاتف: ٣٦٢٤٤٢٨ تلفاكس : ٣٦٢١٧٢٨
الموزع في المنطقة الغربية والجنوبية
/ جوال ٠٥٠٩٧٧١٥٦٨
مدير التسويق ٠٥٥٥١٦٩٠٥١
daralsomaie@hotmail.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن الحافظ ابن عبدالهادي قد جادت قريحته، وسال قلمه في كتابه «**الصارم المنكي في الرد على السبكي**»، فتناول مسائل عديدة في علوم الحديث، بسط القول فيها، وبذل جهداً كبيراً في تحريرها وتوضيحها، وقد منَّ الله عليَّ بقراءة الكتاب، وكان ذلك قبل بضع سنين، وكنت أسجل هذه المسائل والفوائد في طرة الكتاب، ثم رأيت أن ألم شعثها، وأضم متفرقها، واستكمل دراستها في بحثٍ مستقل، وذلك لسببين:

١- أن هذه المسائل متناثرة في ثنايا الكتاب، متفرقة في تضاعيفه، مما قلل الاستفادة منها، والوقوف عليها، وَجَمْعُها في بحث واحد يُسهل الرجوع إليها والاستفادة منها، والاطلاع على اختيارات الحافظ ابن عبدالهادي في قضايا عديدة من قضايا علوم الحديث.

٢- أهمية القضايا التي تطرق إليها الحافظ ابن عبدالهادي في كتابه «**الصارم المنكي في الرد على السبكي**»، فهي قضايا جوهرية يحسن إبرازها وإظهارها، لاسيما والساحة العلمية تشهد إقبالاً على هذا العلم الشريف،

ورغبةً في فهم قواعده وأصوله، وهذه النهضة العلمية في حاجة إلى تسديد مسيرتها، وترشيد خطواتها، وآراء الحافظ ابن عبدالهادي واختياراته تسهم في تحرير العديد من مسائل هذا العلم، فهو من الأئمة الذين رسخوا في هذا الفن، وجمعوا بين الإلمام بقواعده وأصوله، والممارسة العملية التطبيقية، مما يجعل آراءه مسددة، واختياراته موفقة.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وسبب اختياره.

التمهيد: وفيه تعريف موجز بالحافظ ابن عبدالهادي، وكتابه: «**الصارم المنكي في الرد على السبكي**».

الفصل الأول: مسائل في مصطلح الحديث، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التفرد.

المبحث الثاني: حكم المرسل والاحتجاج به.

المبحث الثالث: تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد.

المبحث الرابع: قاعدة: فلان لا يروي إلا عن ثقة غالبية.

الفصل الثاني: مسائل في مناهج المحدثين، وفيه خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: التصحيح على شرط البخاري ومسلم.

المبحث الثاني: منهج ابن حبان في كتاب الثقات.

المبحث الثالث: موضوع سنن الدارقطني.

المبحث الرابع: نقد مستدرك الحاكم.

المبحث الخامس: الضياء المقدسي وكتابه «الأحاديث المختارة».

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها.

وأرجو أن أكون قد وفقت من خلال هذا البحث المتواضع في إبراز اختيارات وآراء الحافظ ابن عبدالهادي في العديد من قضايا علوم الحديث، إلى جانب استكمالها وتوضيحها، وأسأل الله أن يجعل فيما قدمت نفعاً، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون، والحمد لله أولاً وأخيراً، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

وكتبه

محمد بن عبد الله القناص

أستاذ الحديث بكلية الشريعة وأصول الدين

جامعة القصيم

١٠/ ١٠/ ١٤٢٥هـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تمهيد

تعريف موجز بالحافظ ابن عبدالهادي، وكتابه «الصارم المنكي في الرد على السبكي»:

ابن عبدالهادي: هو محمد بن أحمد بن عبدالهادي بن عبدالحميد بن عبدالهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة بن مقدام المقدسي، الجماعيلي الأصل ثم الصالحي، الحنبلي، أبو عبدالله، شمس الدين، يقال له: «ابن عبدالهادي» نسبة إلى جده.

ولد سنة (٧٠٥هـ) بصالحية دمشق في جبل قاسيون على الراجح من أقوال العلماء، ونشأ في بيت علم وأدب، فكان أبوه وعمه وأجداده وإخوته من أهل العلم والفضل، فنشأ محباً للعلم مولعاً به، وصرف إليه جُلَّ عنايته واهتمامه، وقد تلقى ابن عبدالهادي العلم عن أعلام من شيوخ عصره، مما كان له الأثر الواضح في تكوين شخصيته العلمية إلى جانب ما أُوتي من قوة الحفظ وحدة الذكاء والرغبة في التحصيل، حتى أصبح عالماً بارعاً، ومحدثاً ناقداً، ومن العلماء الذين أخذ عنهم، وتأثر بهم:

١- أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزي (٦٥٤هـ -٧٤٢ هـ)، فقد لازمه نحواً من عشر سنين، وقرأ عليه كتابه «تهذيب الكمال»، وتخرج على يديه في علم الرجال والعلل حتى صار إماماً فيه، وظل يعترف بفضل شيخه عليه، وقد أشار ابن عبدالهادي إلى ذلك بقوله: «وهو شيخي الذي انتفعت به كثيراً في هذا العلم» (١).

---

(١) طبقات علوم الحديث (٤/ ٢٧٦).

٢- أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني شيخ الإسلام (٦٦١هـ - ٧٢٨ هـ)، فقد لازمه ما يقرب من خمس سنين، وأحبه حباً عظيماً، وكان يتردد إليه كثيراً، وقد أشار إلى ذلك فقال: «وكنت أتردد إليه عندما كان يُدرِّس بالحنبلية، وبمدرسته بالقصاصين، وقرأت عليه قطعة من الأربعين للرازي، وشرحها لي، وكتب لي على بعضها شيئاً»[(١)]، وقد خصه ابن عبدالهادي بترجمة واسعة أسماها «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية».

تلاميذه:

تتلمذ على ابن عبدالهادي عدد من التلاميذ منهم:

إسماعيل بن محمد بن يونس المقرئ (ت ٧٦٤هـ)، علي بن أبي بكر بن أحمد ابن البالسي المصري (٧٦٧هـ)، أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي أبو جعفر الأندلسي (ت ٧٧٩هـ)، وغيرهم.

وقد وفق ابن عبدالهادي لنخبة من الأقران شاركوه في التلقي ومدارسة العلم، منهم: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣هـ- ٧٤٨هـ)، وشمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، ابن القيم (٦٩١هـ -٧٥١هـ)، وصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (٦٩٤هـ- ٧٦١هـ)، وشمس الدين أبو عبدالله محمد بن مفلح (ت ٧٦٣هـ)، وعماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٠٠هـ - ٧٧٤هـ).

---

(١) العقود الدرية في مناقب ابن تيمية ص (٣٢٦ - ٣٢٧).

وحظي ابن عبدالهادي بمنزلة علمية مرموقة، ومكانة رفيعة، أهلته لتولي التدريس في أكبر المدارس الموجودة آنذاك ببلاد الشام ومنها: المدرسة الصدرية، والمدرسة الضيائية، ويقال لها دار الحديث المحمدية، والمدرسة العمرية، وهي من أشهر المدارس في عصره.

وقد أثنى على ابن عبدالهادي عدد كبير من العلماء الذين عاصروه، والذين ترجموا له، وشهدوا له بسعة العلم وكثرة الاطلاع والتفنن في العلوم والتبحر في علم الرجال والعلل.

قال ابن كثير: «الشيخ الإمام العالم العلامة الناقد البارع في فنون العلم، حصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار، وتفنن في الحديث والنحو والتصريف والفقه والتفسير والأصلين والتاريخ.....»[(١)].

وقال الذهبي: «الفقيه البارع المقرئ المجود المحدث الحافظ النحوي الحاذق صاحب الفنون، وعُني بفنون الحديث، ومعرفة الرجال....»[(٢)]، وقال صلاح الدين الصفدي: «لو عاش كان آية، كنت إذا لقيته سألته عن مسائل أدبية وفوائد عربية فينحدر كالسيل، وكنت أراه يوافق المزي في أسماء الرجال، ويرد عليه ويقبل منه».

هذه مقتطفات من ثناء الأئمة على الحافظ ابن عبدالهادي، وهي تدل على علو شأنه، وعظيم مكانته، وسمو منزلته.

---

(١) البداية والنهاية (١٨/ ٤٦٦).

(٢) نقله ابن رافع في الوفيات (٢/ ٤٥٨) من المعجم الملخص للذهبي.

وَخَلَّف ابن عبدالهادي مؤلفات كثيرة تزيد على سبعين كتاباً في كثير من العلوم والفنون وهي ما بين أجزاء حديثية صغيرة، ومجلدات كبيرة، وبعضها لم يُكمله لهجوم المنية عليه في سن الأربعين، ومن أشهر مؤلفاته: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المحرر في أحاديث الأحكام، العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، شرح كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي.

واتفقت الروايات على أن وفاته كانت في يوم الأربعاء عاشر جمادى الأولى سنة (٧٤٤هـ)، وذكر ابن كثير: أنه مرض قريباً من ثلاثة أشهر، وقال: وأخبرني والده أن آخر كلامه أن قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين[(١)].

وأما كتابه «**الصارم المنكي في الرد على السبكي**»، ويسميه بعضهم: «الكلام على أحاديث الزيارة»، فقد رد فيه ابن عبدالهادي على كتاب أبي الحسن تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) المسمى: «شفاء السقام في زيارة خير الأنام»، أو «شن الغارة على من أنكر السفر للزيارة»، والذي رد فيه

---

(١) ينظر: ترجمة ابن عبدالهادي في تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٥٠٨)، البداية والنهاية (١٨/ ٤٦٦)، الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٤٣٦)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ٣٣١)، شذرات الذهب (٦/ ١٤١).

وقد ترجم بعض الباحثين ترجمة موسعة للحافظ ابن عبدالهادي، ينظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق (١/ ١٧-١٠٦)، طبقات علماء الحديث (١/ ١١-٥٦).

تقي الدين السبكي على شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة الزيارة وشد الرحال وإعمال المطي لمجرد زيارة القبور(١).

وقد أبرز ابن عبدالهادي في مقدمة كتابه «الصارم المنكي» مجمل ملاحظاته وانتقاداته لكتاب تقي الدين السبكي، وهي تتلخص فيما يلي:

١- تصحيح الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وتقوية الآثار الواهية والمكذوبة.

٢- تضعيف الأحاديث الصحيحة الثابتة والآثار القوية المقبولة، وتحريفها عن مواضعها وصرفها عن ظاهرها بالتأويلات المستنكرة المردودة.

٣- لم يكن المؤلف متجرداً فيما كتب بل اتبع هواه وذهب في كثير مما قرره إلى الأقوال الشاذة والآراء الساقطة، وخرق الإجماع في مواضع لم يُسبق إليها، ولم يُوافقه أحد من الأئمة عليها.

---

(١) وقد أثارت هذه المسألة في عصره فتنة طار شررها في الآفاق على حد تعبير ابن عبدالهادي، وكانت سبباً في سجن ابن تيمية في قلعة دمشق حتى وفاته وفي إيذاء جماعة من أصحابه، وكان ابن تيمية قد أجاب عن سؤال في رجل نوى السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين مثل نبينا محمد ﷺ وغيره، فهل يجوز له في سفره أن يَقْصُرَ الصلاة؟، وهل هذه الزيارة شرعية؟.
وقد أجاب ابن تيمية جواباً مفصلاً دقيقاً، معتمداً فيه على أقوال الأئمة، ذكره بطوله ابن عبدالهادي في «العقود الدرية»، وقد فرَّق رحمه الله بين السفر إلى زيارة القبور المتضمن لشد الرحال وإعمال المطيِّ، وزيارة القبور من غير سفر فبين أن الأولى: منهيٌّ عنها، وهي بدعة، وأما الثانية: فمستحبة.

وقد أخذ ابن عبدالهادي يرد على الكتاب باباً باباً، ويتكلم على الأحاديث التي استشهد بها السبكي، ويبين عللها وضعفها حتى وصل إلى الباب الخامس، وهو في تقرير كون الزيارة قُرْبَة، فأدركته المنية قبل إكماله، وبقي في كتاب السبكي أبواب أخرى لم يرد عليها ابن عبدالهادي، منها: التوسل والاستغاثة بالنبي ﷺ، وحياة الأنبياء في قبورهم، والشفاعة..... (١).

---

(١) وقد قام بتكملة كتاب «الصارم المنكي» الشيخ محمد بن حسين الفقيه من علماء جدة (ت ١٣٥٥هـ)، وسماه: «الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم المنكي»، قال في مقدمته: «لمّا منَّ الله عليّ بالاطلاع على كتاب «الصارم المنكي في الرد على السبكي» الذي ألّفه الإمام المحدث المفسِّر الناقد الخبير بصحيح السنة وسقيمها الحافظ الشيخ محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي روح الله روحه ونوَّر ضريحه فوجدته كتاباً مفرداً في بابه، خطيباً في محرابه، جمع من الفوائد مفردات الشوارد والأوابد مما لا يوجد في غيره من الكتب المصنفة في هذا الشأن.... وحيث إن الإمام ابن عبدالهادي قد اخترمته المنية قبل إكماله حين وصل إلى الباب الرابع من كتاب السبكي، وكتاب السبكي عشرة أبواب، ولم أر مَنْ تصدَّى لإكماله، وقد طلبت من بعض أصحابي تكملته فاعتذر بأعذار، منها: أن طريقة الحافظ ابن عبدالهادي في هذا الكتاب لا يسلكها إلا مهرة الحديث العالمون بالصحيح والمعلول والموضوع، وأين توجد هذه الكتب التي استحوذ عليها هذا الإمام، واستفاد منها، فلمّا لم أر من يلبي طلبي، استخرت الله -سبحانه وتعالى- وتوكلت عليه وشمرت عن ساعد الجد والحزم، وقمت في هذا الميدان بأقوى جنان، وأصدق عزم، علماً مني بأن الصعب قد مضى في كتاب هذا الحافظ المذكور فلم يبق إلا هذه الفروع التي فَرّعها السبكي من تلك الأصول الواهية، فإذا قد بطل الأصل بطل =

وكتاب «الصارم المنكي» يشهد للحافظ ابن عبدالهادي بسعة الإطلاع، وغزارة العلم، ورسوخ القدم في علم الحديث والعلل، والقدرة على النقد، ودقة الملاحظة.

۞۞۞

= الفرع، وعلى أي شيء يُبنى والأساس ساقط، وخروجاً من عهدة الكتمان، فهذا ما أمكنني تحريره في هذه المسألة، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه بريء ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وسميته «الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي في تكملة الصارم المنكي» والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز بجنات النعيم، إنه جواد كريم...» وقد طبع الكتاب بتحقيق د: صالح بن علي المحسن، د. أبو بكر بن سالم شهال، نشر: دار الفضيلة ١٤٢٢هـ.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأول

مسائل مصطلح الحديث في كتاب الصارم المنكي للحافظ ابن عبد الهادي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأول

التفرد

المراد بالتفرد: أن يروي الراوي حديثاً عن شيخه لا يُعرف عنه إلا من جهته، ثم قد يكون التفرد مطلقاً بحيث لا يحصل متابعة لأحد من رجال الإسناد، إلى أن يصل الإسناد إلى النبي ﷺ، وقد يكون نسبياً، بحيث يكون للحديث طرق أخرى مشهورة، ووقع التفرد في أحد طرقه بالنسبة إلى شخص معين[(١)].

وقد اعتنى الأئمة النقاد بأمر التفرد والغرابة وذلك أن تفرد الراوي -وإن كان ثقة- مظنة للوقوع في الخطأ والوهم، ووجود متابع للراوي يخفف من هذا الاحتمال.

وحرص الأئمة على النص على التفرد إذا وجدوه في الحديث، فيقولون بعد تخريجه أو عند الكلام عليه: «تفرد به فلان»، أو «أغرب به فلان»، أو «لم يروه عن فلان إلا فلان»، أو «حديث غريب»، أو «هذا الحديث غريب من هذا الوجه»، أو «لم يتابع عليه فلان»، أو «لم نره إلا من حديث فلان»، ونحو ذلك من الكلمات التي تدل على وجود التفرد والغرابة[(٢)].

وفي أثناء رد ابن عبدالهادي على السبكي حيث احتج بحديث تفرد به أحد الرواة ممن اتهم بالكذب والوضع، تحدث ابن عبدالهادي: عن

---

(١) نزهة النظر (ص: ٥٦- ٥٧)، فتح المغيث (١/ ٢٥٣).

(٢) ينظر: شرح نزهة النظر ص (١٤٤).

التفرد، وموقف الأئمة النقاد من التفرد فقال: «ومن المعلوم عند أدنى من له علم ومعرفة بالحديث أن تفرد مثل: محمد بن محمد بن النعمان بن شبل المتهم بالكذب والوضع(١) عن جده النعمان بن شبل(٢) الذي لم يعرف بعدالة ولا ضبط ولم يوثقه إمام يعتمد عليه، بل اتهمه موسى بن هارون الحمال(٣) أحد الأئمة الحفاظ المرجوع إلى كلامهم في الجرح والتعديل الذي قال فيه عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ(٤) هو أحسن الناس كلاماً على حديث رسول الله ﷺ في وقته عن مالك(٥) عن

---

(١) تنظر ترجمته في: الضعفاء والمتروكين (٣/ ٩٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٤)، المغني في الضعفاء (٢/ ٦٢٩).

(٢) تنظر ترجمته في: المجروحين (٣/ ٧٣)، الكامل (٧/ ١٤)، الضعفاء والمتروكين (٣/ ١٦٤)، الكشف الحثيث ص (٤٤٠)، لسان الميزان (٦/ ١٦٧)، ميزان الاعتدال (٧/ ٣٩).

(٣) هو: موسى بن هارون بن عبدالله الحمال، ثقة حافظ كبير، بغدادي، مات سنة أربع وتسعين ومائتين، ينظر: تاريخ بغداد (١٣/ ١٥٠- ١٥١)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ١١٦)، التقريب ص (٤٨٦).

(٤) هو: عبدالغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان بن عبدالعزيز بن مروان أبو محمد ابن أبي بشر الأزدي الحافظ المصري أحد الأئمة في علم الحديث، مات في صفر سنة تسع وأربع مائة. ينظر: تاريخ دمشق (٣٦/ ٣٩٥)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٦٨).

(٥) هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبدالله، المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع عن ابن عمر، مات سنة تسع وسبعين ومائة، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين، ينظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٩٢)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٣)، التقريب ص(٤٤٩).

نافع[١] عن ابن عمر بمثل هذا الخبر المنكر الموضوع من أبين الأدلة وأوضح البراهين على فضيحته، وكشف عورته وضعف ما تفرد به وكذبه ورده وعدم قبوله، ونسخة مالك عن نافع عن ابن عمر محفوظة معروفة مضبوطة رواها عنه أصحابه رواة الموطأ وغير رواة الموطأ، وليس هذا الحديث منها، بل لم يروه مالك قط ولا طرق سمعه ولو كان من حديثه لبادر إلى روايته عنه بعض أصحابه الثقات المشهورين، بل لو تفرد بروايته عنه ثقة معروف من بين سائر أصحابه لأنكره الحفاظ عليه ولعدوه من الأحاديث المنكرة الشاذة»[٢].

ويستفاد من كلام ابن عبدالهادي أن الأئمة النقاد يستنكرون ما يتفرد به الثقة، وهذا معلوم من عملهم، فلا يحصى ما استنكره النقاد مما يتفرد به الثقات[٣].

---

(١) هو: نافع، أبو عبدالله المدني مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور، مات سنة سبع عشرة ومائة. ينظر: التاريخ الكبير (٨/ ٨٤)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٢٩٨)، التقريب ص (٤٩٠).

(٢) الصارم المنكي (ص: ١١٩).

(٣) ومن أمثلة ما أعله الأئمة بالتفرد ما يأتي:

أ- حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه» أخرجه الترمذي ح (٢٦٩)، وأبو داود ح (٨٤٠)، والنسائي ح (٦٧٨)، وأحمد ح (٨٩٤٢)، تفرد به محمد بن عبدالله بن الحسن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ، قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث غريب، لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه»، وقال البخاري في التاريخ الكبير (١/ ١٣٩): «لا يتابع عليه ولا أدري سمع من أبي الزناد أم لا». =

= ب- حديث معاذ بن جبل ﷺ: «أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زَيْغ الشمس أَخَّرَ الظهر إلى أن يجمعها إلى العصر فيصليها جميعا، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس عَجَّلَ العصر إلى الظهر، وصلى الظهر والعصر جميعا، ثم سار وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب»، أخرجه الترمذي ح (٥٥٣)، تفرد به قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل -وهو عامر بن واثلة- عن معاذ بن جبل ﷺ، قال الترمذي: «حديث معاذ حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة، لا نعرف أحداً رواه عن الليث غيره».

وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٢٠- ١٢١): «هذا حديث رواته أئمة ثقات وهو شاذ الإسناد والمتن لا نعرف له علة نعلله بها»، ثم روى بإسناده أن البخاري قال: «قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدايني؛ قال البخاري: وكان خالد المدايني يدخل الأحاديث على الشيوخ».

ج- حديث عبدالرحمن بن يعمر «أن النبي ﷺ نهى عن الدُّبَّاءِ وَالْمُزَفَّتِ» تفرد به شَبابةُ بن سَوَّارٍ عن شُعبة عن بُكير بن عطاء عن عبدالرحمن بن يعمر، قال الترمذي في خاتمة السنن (٦/ ٢٥٤): «هذا حديث غريب من قبلِ إسناده لا نعلم أحداً حدث به عن شعبة غير شبابة، وقد روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه نهى أن ينتبذ في الدباء والمزفت، وحديث شبابة إنما يُستغربُ لأنه تفرد به عن شعبة، وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء عن عبدالرحمن بن يعمر عن النبي ﷺ أنه قال: «الحج عرفة» فهذا الحديث المعروف أصح عند أهل الحديث بهذا الإسناد»، وقال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (١/ ٤٤٢): «نهي النبي ﷺ عن الانتباذ في الدباء والمزفت صحيح ثابت عنه، رواه عنه جماعة كثيرون من أصحابه، وأما رواية عبدالرحمن بن يعمر عنه =

ويؤخذ من كلام الأئمة في التفرد أن هناك حالات يتأكد فيها إعلال الحديث بالتفرد منها:

١- أن يتفرد ثقة أو من في حكمه برواية الحديث عن أحد الأئمة من بين سائر أصحابه، وليس من المعروفين بالكثرة والإتقان لحديثه.

قال الإمام مسلم: «فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نَقَل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث، مما لا يعرفهُ أحدٌ من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغيرُ جائزٍ قَبولُ حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم»(١).

وهذا قريب مما أشار إليه ابن عبدالهادي حيث ذكر أنه لو تفرد ثقة من بين سائر أصحاب مالك عنه لأنكره الحفاظ عليه، وقد أعل ابن عبدالهادي حديثاً

= فغريبة جداً، ولا تعرف إلا بهذا الإسناد، تفرد بها شبابة عن شعبة عن بكير بن عطاء عنه، وعند شعبة بهذا الإسناد عن عبدالرحمن بن يعمر عن النبي ﷺ أنه قال «الحج عرفة» في حديث ذكره، فهذا المتن هو الذي يُعْرَفُ بهذا الإسناد، وأما حديث النهي عن الدُّبَّاء والمُزفَّت فهو بهذا الإسناد غريب جداً، وقد أنكره على شبابة طوائف من الأئمة، منهم: الإمام أحمد والبخاري وأبو حاتم وابن عدي».

(١) صحيح مسلم (١/ ٧).

رواه نعيم المجمر عن أبي هريرة في الجهر بالبسملة، فقال رَحِمَهُ اللهُ: «فهو حديث معلول، فإن ذكر البسملة فيه مما تفرد به نعيم المجمر[١] من بين أصحاب أبي هريرة، وهم ثلاثمائة ما بين صاحب وتابع....»[٢]، وقال أبو حاتم في حديث رواه إسماعيل بن رجاء: «أين كان الثوري وشعبة من هذا الحديث»[٣]، ويُقوى إعلال الحديث بالتفرد إذا كان الراوي المتفرد في حكم الراوي الثقة، ولكن ليس من الثقات المشهورين بالعدالة والضبط، وإن كان يشمله وصف العدالة والضبط، قال أبو حاتم عن حديث رواه قُرَّان بن تمام عن أيمن بن نابل قال: «لم يروِ هذا الحديث عن أيمن إلا قُرَّان، ولا أراه محفوظاً، أين كان أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث؟»[٤].

(١) هو: نعيم بن عبد الله المدني، مولى آل عمر، يعرف بالمُجْمِر، ثقة، ينظر: التاريخ الكبير (٨/ ٩٦)، الجرح والتعديل (٨/ ٤٥٩)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٧٨)، التقريب ص(٤٩٦).

(٢) ينظر: نصب الراية للزريلعي (١/ ٣٣٦)، وقد أورد كلام ابن عبدالهادي من كتابه الذي رد فيه على أبي بكر الخطيب البغدادي في مسألة الجهر بالبسملة، وقد أشار إليه ابن عبدالهادي في التنقيح، وذكر أنه توسع في الكلام على الأحاديث الواردة في الجهر بالبسملة، وأنه كتاب متعوب عليه، ينظر: تنقيح التحقيق (٢/ ٨٣١).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٩٢).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٩٦)، **وقران** هو: قران بن تمام الأسدي، أبو تمام، وقيل: أبو عامر الكوفي، وثقه ابن معين والدارقطني، قال الإمام أحمد: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين ومائة. =

٢- إذا ترجح لدى الناقد وقوع الوهم والخطأ في الإسناد الذي تفرد به الثقة، ويُستدل على هذا بقرائن، مثل: النكارة في المتن، وأمور أخرى تصاحب التفرد.

قال ابن رجب: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث -إذا تفرد به واحد-، وإن لم يرو الثقات خلافه: أنه لا يتابعُ عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديّثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[١].

ويستفاد من كلام ابن رجب أن الأئمة الحفاظ قد يستنكرون بعض تفرد الأئمة الكبار، وذلك -والله أعلم- إذا وجد ما يدعو إلى الاستنكار، مثل نكارة المتن، ويؤخذ من كلامه أيضاً أن قوة الراوي واشتهاره بالحفظ والضبط

= ينظر: التاريخ الكبير (٧/ ٢٠٣)، الجرح والتعديل (٧/ ١٤٤)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٥٩)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٢٨) التقريب ص (٣٩٠).

وأيمن هو: أيمن بن نابل بنون موحدة أبو عمران، ويقال: أبو عمرو الحبشي المكي، نزيل عسقلان، قال ابن معين: ثقة، وقال الداودي: كان عابداً فاضلاً، وسمعت يحيى يقول: هو ثقة، وقال النسائي: لا بأس به، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يهم من الخامسة.

ينظر: التاريخ الكبير (٢/ ٢٧)، تهذيب الكمال (٣/ ٤٤٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤)، التقريب ص (٥٦).

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٢).

والإتقان يجبر ما يحصل من تفرد، ويدل على هذا قول مسلم: «وللزهري نحوٌ من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ لا يُشاركُهُ فيه أحدٌ بأسانيد جيادٍ»[(١)].

٣- أن يحصل التفرد في الطبقات المتأخرة بعد انتشار الرواية، وحرص الرواة ورغبتهم في تتبع المرويات وجمعها، والرحلة إلى البلدان لهذا الغرض، وقد أشار إلى هذا الذهبي فقال -بعد أن ذكر طبقات الحفاظ-: «فهؤلاء الحفاظ الثقات، إذا انفرد الرجلُ منهم من التابعين فحديثه صحيح، وإن كان من الأتباع قيل: صحيح غريب، وإن كان من أصحاب الأتباع قيل: غريبٌ فَرْد، وَيَنْدُرُ تفردِهم، فتجد الإمام منهم عنده مِئتا ألف حديث لا يكاد ينفرد بحديثين ثلاثة، ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به؟ ما علمته، وقد يوجد .... وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثلُ هُشَيْم، وحفصِ بن غِياثٍ: منكراً. فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارة على ما انفرد به مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سَلَمة التَّبُوْذَكي، وقالوا: هذا منكر»[(٢)].

ويستفاد من كلام الذهبي أنه يراعى في موضوع التفرد اعتبار طبقة الراوي، فيحتمل التفرد في طبقة التابعين وثقات أتباع التابعين، وأما ما بعد ذلك، فالغالب أن يكون خطأً أو وهماً من المتفرد، وقد يستنكره الأئمة.

۞۞۞

---

(١) صحيح مسلم (٣/ ١٢٦٨)، تدريب الراوي (١/ ٢٣٤).

(٢) الموقظة (ص: ٧٧- ٧٨).

المبحث الثاني

حكم المرسل والاحتجاج به

المرسل هو: ما رواه التابعي -كبيراً أو صغيراً- عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً، وهذا هو المشهور[(١)]، وفي معرض رد الحافظ ابن عبدالهادي على السبكي في تقويته لبعض المراسيل الضعيفة تحدث ابن عبدالهادي: عن المرسل، وقد تضمن كلامه على المرسل ثلاث نقاط:

١- حكم المرسل عند أئمة الحديث وتفاوت درجاته من حيث القبول والرد، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولو اطلع هذا المعترض على بعض كلام الشافعي[(٢)] وغيره من الأئمة في الاحتجاج ببعض المراسيل وترك الاحتجاج ببعضها لم يقل مثل هذا القول .... وها أنا أذكر طرفاً من كلام الأئمة على حكم المرسل ليطلع عليه من أحب الوقوف عليه»[(٣)].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ٢٥)، مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٣٠- ١٣٢)، وقد يطلق الإرسال ويراد به الانقطاع، وهذا موجود بكثرة في كلام الأئمة، قال ابن أبي حاتم: «باب شرح المراسيل المروية عن النبي ﷺ، وعن أصحابه والتابعين رضي الله عنهم ومن بعدهم» (المراسيل ص: ٨)، وفيما نقله ابن عبدالهادي عن ابن أبي حاتم أمثلة من الإرسال الذي يراد به الانقطاع.

(٢) هو: محمد بن إدريسَ بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عُبيدِ بن عبد يزيد بن هاشم بن المُطَّلب المُطَّلِبي، أبو عبدالله الشافعيُّ، المكي نزيل مصر، وهو المجدِّد لأمر الدِّين على رأس المائتين، مات سنة أربع ومائتين وله أربع وخمسون سنة، ينظر: التاريخ الكبير (١/ ٤٢)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٠١)، السير (١٠/ ٥)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٥٥)، التقريب ص (٤٠٣).

(٣) الصارم المنكي (ص: ١٤١).

ثم ساق كلام ابن أبي حاتم في كتاب المراسيل: باب ما ذكر في الأسانيد المرسلة أنها لا تثبت بها الحجة، حدثنا أحمد بن سنان [١] قال: كان يحيى بن سعيد القطان[٢] لا يرى إرسال الزهري[٣] وقتادة [٤] شيئاً ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه، حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل[٥]،

---

(١) هو: أحمد بن سنان بن أَسَد بن حِبّان أبو جعفر القَطَّان الواسطي، ثقةٌ حافظٌ، مات سنة تسع وخمسين ومائتين. ينظر: تهذيب الكمال (١/ ٣٢٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٠)، التقريب ص (٢٠).

(٢) هو: يحيى بن سعيد بن فَرُّوخَ التميمي، أبو سعيدٍ القَطَّان البصري، ثقةٌ مُتقِنٌ حَافظٌ إمامٌ قُدوة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة وله ثمان وسبعون سنة. ينظر: التاريخ الكبير (٨/ ٢٧٦)، الجرح والتعديل (٩/ ١٥٠) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٩)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٩٠)، التقريب ص (٥٢١).

(٣) هو: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل: قبل ذلك بسنةٍ أو سنتين. ينظر: تاريخ ابن معين (٢/ ٥٣٨)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٤١٩)، السير (٥/ ٣٢٦)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٩٥)، التقريب ص (٤٤٠).

(٤) هو: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، مات سنة بضع عشرة ومائة. ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٢٩)، تاريخ ابن معين (٢/ ٤٨٤)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٨)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣١٥)، التقريب ص (٣٨٩)، جامع التحصيل ص (٢٥٤).

(٥) هو: صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، الإمام المحدث الحافظ الفقيه القاضي، أبو الفضل الشيباني البغدادي، قاضي أصبهان، قال ابن أبي حاتم: صدوق =

حدثنا علي بن المديني[١]، قال: قلت ليحيى بن سعيد: سعيد بن المسيب[٢] عن أبي بكر؟ قال: ذاك شبه الريح، وبه قال: حدثنا علي بن المديني قال: مرسلات مجاهد[٣] أحب إليّ من مرسلات عطاء[٤] بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب، وبه قال:

= ثقة، وتوفي في رمضان سنة ست وستين ومائتين. ينظر: الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٤)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٢٩).

(١) هو: علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم، أبو الحسن بن المديني، بصري ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، وقال شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٨)، تهذيب الكمال (٢١/ ٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٦)، التقريب ص (٣٤٢).

(٢) هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين. ينظر: طبقات ابن سعد (٢/ ٣٧٩، ٥/ ١١٩)، تهذيب الكمال (١١/ ٦٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٧٤)، جامع التحصيل ص (١٨٤)، تحفة التحصيل ص (١٢٨)، التقريب ص (١٨١).

(٣) هو: مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم، المكي: ثقة إمام في التفسير، وفي العلم، مات سنة إحدى أو اثنين أو ثلاث أو أربع ومائة وله ثلاث وثمانون سنة، ينظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٦)، جامع التحصيل ص (٢٧٣)، التقريب ص (٤٥٣).

(٤) هو: عطاء بن أبي رَبَاح، واسم أبي رباح: أسلم القرشي مولاهم المكي: ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور، وقيل: إنه تغير بآخره، ولم يكثر =

حدثنا علي -يعني: ابن المديني- قال: سمعت يحيى يقول: مرسلات سعيد بن جبير[١] أحب إلي من مرسلات عطاء، قلت: مرسلات مجاهد أحب إليك أو مرسلات طاووس[٢]؟ قال: ما أقربهما، وبه قال: سمعت يحيى يقول: مالك عن سعيد بن المسيب أحب إليّ من سفيان[٣] عن إبراهيم[٤]، قال يحيى: وكل ضعيف،

= ذلك منه. ينظر: طبقات ابن سعد (٢/ ٣٨٦)، التاريخ الكبير (٥/ ١٩٨)، تاريخ ابن معين (٢/ ٤٠٤) تهذيب الكمال (٥/ ٤٦٧)، تحفة التحصيل ص (٢٢٨)، التقريب ص (٣٣١).

(١) هو: سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوفي: ثقة ثبت فقيه، روايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين. المراسيل لابن أبي حاتم (٧٤)، تهذيب الكمال (١٠/ ٥٥٩)، تحفة التحصيل ص (١٨٢)، التقريب ص (١٧٤).

(٢) هو: طاووس بن كيسان اليماني، أبو عبدالرحمن الحميري مولاهم الفارسي، يقال: اسمه ذكوان، وطاووس لقب، ثقة فاضل، مات سنة ست ومائة، وقيل بعد ذلك. ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم ص (٩٩)، طبقات ابن سعد (٥/ ٥٣٧) تاريخ ابن معين (٢/ ٢٧٥)، تهذيب الكمال (٥/ ٨)، جامع التحصيل (٢٠١) تحفة التحصيل ص (١٥٧)، التقريب ص (٢٢٣).

(٣) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي، ثقة عابد إمام حجة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين ومائة وله أربع وستون سنة. ينظر: التاريخ الكبير (٤/ ٩٢)، الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٢)، تهذيب الكمال (١١/ ١٥٤)، جامع التحصيل ص (١٨٦)، تحفة التحصيل ص (١٣٠).

(٤) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً مات سنة ست وتسعين، وهو ابن خمسين أو نحوها. ينظر: التاريخ الكبير=

حدثنا صالح حدثنا علي قال: سمعت يحيى يقول: سفيان عن إبراهيم شبه لا شيء، لأنه لو كان فيه إسناد لصح به، وبه قال: سمعت يحيى يقول: مرسلات أبي إسحاق -يعني: الهمداني[1]- عندي شبه لا شيء، والأعمش[2] والتيمي[3]،

= (١/ ٣٣٣)، الجرح والتعديل (٢/ ١٤٤)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣)، جامع التحصيل ص (١٤٢)، تحفة التحصيل ص (١٩)، التقريب ص (٣٥).

(١) هو: عمرو بن عبدالله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك. ينظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٣١٣)، تاريخ ابن معين (٢/ ٤٤٨)، التاريخ الكبير (٦/ ٣٤٧)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٢)، تهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٢)، جامع التحصيل ص (١٣٢)، تحفة التحصيل ص (٢٤٤)، التقريب ص (٣٦٠).

(٢) هو: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس، مات سنة سبع وأربعين ومائة أو ثمان، وكان مولده أول سنة إحدى وستين ينظر: التاريخ الكبير (٤/ ٣٧)، الجرح والتعديل (٤/ ١٤٦)، تهذيب الكمال (١٢/ ٧٦)، جامع التحصيل ص (١٨٨)، تحفة التحصيل ص (١٣٤)، التقريب ص (١٩٥).

(٣) هو: سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، نزل في التيم فنسب إليهم، ثقة عابد، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة وهو ابن سبع وتسعين، ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٥٢)، تاريخ ابن معين (٢/ ٢٣٢) التاريخ الكبير (٤/ ٢٠)، الجرح والتعديل (٤/ ١٢٤)، تهذيب الكمال (١٢/ ٥)، جامع التحصيل ص (١٨٨) تحفة التحصيل ص (١٣٣)، التقريب ص (١٩٢).

ويحيى ابن أبي كثير[(١)] -يعني: مثله-، وبه قال: سمعت يحيى يقول: مرسلات ابن أبي خالد -يعني: إسماعيل بن أبي خالد[(٢)]- ليست بشيء، ومرسلات عمرو بن دينار[(٣)] أحب إليّ، وبه قال: سمعت يحيى يقول: مرسلات معاوية بن قرة[(٤)] أحب إلي من مرسلات زيد بن أسلم، وبه قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: مرسلات

---

(١) هو: يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقيل قبل ذلك، ينظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٥٥٥)، تاريخ ابن معين (٢/ ٦٥٢)، التاريخ الكبير (٨/ ٣٠١)، الجرح والتعديل (٩/ ١٤١)، تهذيب الكمال (٣١/ ٥٠٤)، جامع التحصيل ص (٢٩٩)، التقريب ص (٥٢٥).

(٢) هو: إسماعيل بن أبي خالد، واسم أبي خالد: سعد البجلي، الأحمسي مولاهم أبو عبدالله، ثقة ثبت، مات سنة ست وأربعين ومائة. ينظر: التاريخ الكبير (١/ ٣٥١)، الجرح والتعديل (٢/ ١٧٤)، تهذيب الكمال (٣/ ٦٩)، التقريب ص (٤٦).

(٣) هو: عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولاهم ثقة ثبت، أحد أئمة التابعين مات سنة ست وعشرين ومائة. ينظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٤٧٩)، تاريخ ابن معين (٢/ ٤٤٢)، المراسيل ص (١٤٣)، تهذيب الكمال (٢٢/ ٥)، السير (٥/ ٣٠٠)، جامع التحصيل ص (٢٤٣)، تحفة التحصيل ص (٢٤١) التقريب ص (٣٥٨).

(٤) هو: معاوية بن قرة بن إياس بن هلال المزني، أبو إياس البصري: ثقة، مات سنة ثلاث عشرة ومائة، وهو ابن ست وسبعين سنة. ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٢١)، تاريخ ابن معين (٢/ ٥٧٤)، التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٠)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٧٨)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٢١٠)، تحفة التحصيل ص (٣١٠)، التقريب ص (٤٧٠).

ابن عيينة[١] شبه الريح، ثم قال: إي والله وسفيان بن سعيد، قلت: مرسلات مالك بن أنس؟ قال: هي أحب إلي، ثم قال: ليس في القوم أصح حديثاً من مالك، وبه قال: سمعت يحيى -يعني: ابن سعيد القطان- يقول: كان شعبة يضعف إبراهيم عن علي، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة[٢].

هذا ما نقله ابن عبدالهادي ليدلل على تفاوت المراسيل من حيث القوة والضعف، وغالب ما أورده عن يحيى بن سعيد القطان، وقد تضمن كلامه عن يحيى بن سعيد تضعيف مرسلات عطاء، وأبي إسحاق، والأعمش، والتيمي، ويحيى بن أبي كثير، والثوري، وابن عيينة، وأن مرسلات مجاهد، وطاووس، وسعيد بن المسيب، ومالك أحب إليه منها.

قال الحافظ ابن رجب: «كلام يحيى بن سعيد في تفاوت مراتب المرسلات بعضها على بعض يدور على أربعة أسباب:

---

(١) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخره، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة، وله إحدى وتسعون سنة. ينظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٤٩٧)، تاريخ ابن معين (٢/ ٢١٦)، التاريخ الكبير (٤/ ٩٤)، الجرح والتعديل (٤/ ٢٢٥)، تهذيب الكمال (١١/ ١٧٧)، جامع التحصيل ص (١٨٦) تحفة التحصيل ص (١٣١)، التقريب ص (١٨٤).

(٢) الصارم المنكي (ص: ١٤١ - ١٤٣)، وينظر: كتاب المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٣- ٧).

أ- مَنْ عُرِفَ روايته عن الضعفاء ضعف مرسله بخلاف غيره.

ب- من عرف له إسناد صحيح إلى من أرسل عنه فإرساله خير ممن لم يعرف له ذلك.

ج- من قوي حفظه ويحفظ كل ما سمعه، ويثبت في قلبه، ويكون فيه ما لا يجوز الاعتماد عليه، يكون بخلاف من لم يكن له قوة الحفظ وقد أنكر مرة يحيى بن معين على علي بن عاصم حديثاً، وقال: ليس هو من حديثك إنما ذُوكِرْتَ به، فوقع في قلبك، فظننت أنك سمعته ولم تسمعه، وليس هو من حديثك.

د- أن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه، بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مَرْضِيٍّ، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيراً يكنون عن الضعيف ولا يسمون بل يقولون: عن رجلٍ»(١).

٢- أورد كلام الشافعي في حكم المرسل والاحتجاج به، قال رحمه الله: «والمنقطع مختلف: فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ من التابعين، فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي ﷺ اعتُبِرَ عليه بأمورٍ منها: أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شَرِكَهُ الحُفاظُ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روي كانت هذه دلالةً على صحة ما قيل عنه وحفظه.

وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قُبِلَ ما ينفردُ به مِن ذلك، وَيُعْتَبرُ عليه بأن يُنْظَرَ: هل يوافقهُ مُرْسِلٌ غيرُه ممن قُبِلَ العلمُ مِن غير

(١) ينظر: شرح علل الترمذي (١/ ٢٨٣).

رجاله الذين قُبِلَ عنهم؟، فإن وجد ذلك كانت دلالةً تَقْوَى له مرسله، وهي أضعف من الأولى.

وإن لم يوجد ذلك نُظر إلى بعض ما يُرْوَى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً له، فإن وُجد يُوافقُ مَا روي عن النبي ﷺ كان في هذا دِلالةٌ على أنه لم يأخذ مُرْسَلَه إلا عن أصلٍ يَصحُ إن شاء الله تعالى.

وكذلك إن وُجد عوامٌّ من أهل العلمِ يُفْتُون بمثل معنى ما روي عن النبي ﷺ.

ثم يُعْتَبَرُ عليه: بأن يكون إذا سمَّى مَن رَوَى عنه لم يُسم مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيُستدَلُّ بذلك على صحته فيما رَوى عنه.

ويكونَ إذا شَرِكَ أحداً من الحفاظِ في حديثٍ لم يخالفه، فإن خالفه ووُجدَ حديثُه أنقصَ: كانتْ في هذه دلائلُ على صحةِ مَخْرَجِ حديثه.

ومتى خالفَ ما وصفتُ أضَرَّ بحديثه، حتى لا يَسَعَ أحداً منهم قبولُ مُرسَلِه، قال: وإذا وُجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفتُ أحببنا أن نقبلَ مرسلَه ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت بها ثبوتها بالمتصل.

وذلك أن معنى المنقطع مُغيَّبٌ، يحتمل أن يكون حُمِل عمَّن يُرغبُ عن الرواية عنه إذا سُمِّي، وأن بعض المنقطعات -وإن وافقه مرسل مثله- فقد يحتملُ أن يكون مخرجُها واحداً من حيث لو سُمِّي لم يُقْبَلْ، وإن قول بعض أصحاب رسول الله ﷺ -إذا قال برأيه لو وافقه- لم يدل على صحة مَخْرَجِ الحديثِ دَلالةً قويةً إذا نُظِرَ فيها، ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب رسول الله ﷺ يوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء.

قال الشافعي: فأما من بعد كبار التابعين فلا أَعْلَمُ واحداً منهم يقبل مرسله لأمورٍ: أحدها: أنهم تجوزوا فيمن يرْوُون عنه، والآخر: أنهم تؤخذ عليهم الدلائل فيما أرسلوا لضعف مخرجه، والآخر: كثرةُ الإحَالِة في الأخبار، وإذا كثرت الإحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه»[(١)].

٣- وضح الحافظ ابن عبدالهادي خلاصة ما تضمنه كلام الشافعي ثم ذكر اختياره في حكم المرسل والاحتجاج به، قال رَحِمَهُ اللهُ: «وقد تضمن – يعني كلام الشافعي – أموراً:

أحدها: أن المرسل إذا أسند من وجه آخر دل ذلك على صحة المرسل.

الثاني: إنه إذا لم يسند من وجه آخر نظر هل يوافقه مرسل آخر أم لا، فإن وافقه مرسل آخر قوي لكنه يكون أنقص درجة من المرسل الذي أسند من وجه آخر.

الثالث: إنه إذا لم يوافقه مرسل آخر ولا أسند من وجه لكنه وجد عن بعض الصحابة قول له يوافق هذا المرسل عن النبي ﷺ دل على أن له أصلاً ولا يطرح.

الرابع: إنه إذا وجد خلق كثير من أهل العلم يفتون بما يوافق المرسل دل على أن له أصلاً.

الخامس: أن ينظر في حال المرسل فإن كان إذا سمى شيخه سمَّى ثقة -وغير ثقة لم يحتج بمرسله-، وإن كان إذا سمى لم يسم إلا ثقة، لم يسم مجهولاً ولا ضعيفاً مرغوباً عن الرواية عنه كان ذلك دليلاً على صحة المرسل، وهذا فصل النزاع في المرسل وهو من أحسن ما يقال فيه.

---

(١) الصارم المنكي (ص: ١٤٣)، وينظر: الرسالة للشافعي (ص: ٤٦١- ٤٦٥).

السادس: أن يُنظر إلى هذا المرسل له فإن كان إذا شرك غيره من الحفاظ في حديث وافقه فيه ولم يخالف دل ذلك على حفظه، وإن خالفه ووجد حديثه انقص إما نقصان رجل يؤثر في اتصاله، أو نقصان رفعه بأن يقفه، أو نقصان شيء من متنه، كان في هذا دليل على صحة مخرج حديثه، وإن له أصلاً، فإن هذا يدل على حفظه وتحريه، بخلاف ما إذا كانت مخالفته بزيادة فإن هذا يوجب التوقف والنظر في حديثه.

وهذا دليل من الشافعي على أن زيادة الثقة عنده لا يلزم أن تكون مقبولة مطلقاً كما يقوله كثير من الفقهاء من أصحابه وغيرهم، فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه، ولم يعتبر المخالف بالزيادة، وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلاً على صحة مخرج حديثه، وأخبر أنه متى خالف ما وصف أضر ذلك بحديثه، ولو كانت الزيادة عنده مقبولة مطلقاً لم تكن مخالفته بالزيادة مضرَّةً بحديثه[١].

---

(١) أشار ابن عبدالهادي إلى أن زيادة الثقة ليست مقبولة مطلقاً عند الشافعي، كما يقول كثير من الفقهاء من أصحابه وغيرهم، وهذا يوحي بأن الحافظ ابن عبدالهادي يختار التفصيل في قبول زيادة الثقة، وقد أفصح عن اختياره في كتابه «تنقيح التحقيق» حيث قال (١/ ٣٦٦): «إذا روى بعض الثقات حديثاً فأرسله، ورواه بعضهم فأسنده فقد اختلف أهل الحديث في ذلك: .... والصحيح أن ذلك يختلف فتارة يكون الحكم للمرسل، وتارة يكون للمسند، وتارة للأحفظ». =

= وقال الحافظ ابن عبدالهادي في نقد أحاديث الجهر بالبسملة: «فإن قيل: قد رواها نعيم المجمر -يعني زيادة نعيم المجمر البسملة في حديث رواه عن أبي هريرة- وهو ثقة، والزيادة من الثقة مقبولة، قلنا ليس ذلك مجمعاً عليه، بل فيه خلاف مشهور، فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل، وهو أنها تقبل في موضع دون موضعٍ، فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثبتاً، والذي لم يذكرها مثله، أو دونه في الثقة، كما قبل الناس زيادة مالك بن أنس قوله: «من المسلمين في صدقه الفطر» واحتج بها أكثر العلماء، وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومَن حكم في ذلك حكماً عاماً فقد غلط، بل كل زيادة لها حكم يخصها، ففي موضع يجزم بصحتها كزيادة مالك وفي موضع يغلب على الظن صحتها، كزيادة سعد بن طارق في حديث: «**جعلت الأرض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهورا**» وكزيادة سليمان التيمي في حديث أبي موسى: «وإذا قرأ فأنصتوا»، وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة، كزيادة معمر ومن وافقه قوله: «وإن كان مائعا فلا تقربوه»، وكزيادة عبدالله بن زياد -ذكر البسملة- في حديث: «**قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين**» وإن كان معمر ثقة وعبدالله بن زياد ضعيفاً فإن الثقة قد يغلط، وفي موضع يغلب على الظن خطؤها كزيادة معمر في حديث ماعز «**الصلاة عليه**» رواها البخاري في صحيحه وسئل هل رواها غير معمر؟ فقال: لا وقد رواه أصحاب السنن الأربعة عن معمر وقال فيه: ولم يصل عليه، فقد اختلف على معمر في ذلك والراوي عن معمر هو عبدالرزاق وقد اختلف عليه أيضا والصواب أنه قال ولم يصل عليه وفي موضع يتوقف في الزيادة»، «ينظر: نصب الراية (١/ ٣٦٠)» وهذا الذي اختاره ابن عبدالهادي هو الذي عليه عمل الأئمة المتقدمين، وهو اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة، قال ابن دقيق: «من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارضت رواية مرسل ومسند، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا =

السابع: أن المرسل العاري عن هذه الاعتبارات والشواهد التي ذكرها ليس بحجة عنده.

الثامن: أن المرسل الذي حصلت فيه هذه الشواهد أو بعضها يسوغ الاحتجاج به ولا يلزم لزوم الحجة بالمتصل وكأنه ﷺ سوغ الاحتجاج به ولم ينكر على مخالفه.

التاسع: إن مأخذ رد المرسل عنده إنما هو احتمال ضعف الواسطة، وإن المرسل لو سماه لبان أنه لا يحتج به، وعلى هذا المأخذ، فإذا كان المعلوم من عادة المرسل أنه إذا سمى لم يسم إلا ثقة ولم يسم مجهولاً كان مرسله حجة،

= الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطروداً وبمراجعة أحكامهم الجزئية يُعرف صواب ما نقول»، وقال العلائي: «كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى ابن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديثٍ حديث»، ينظر: «النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٠٤)»، وقال الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٨٧): «والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن»، وقال في شرح النخبة ص (٦٩): «والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبدالرحمن بن مهدي ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم: اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن أحدٍ منهم إطلاق قبول الزيادة».

وهذا أعدل الأقوال في المسألة وهو مبني على أصل وهو أن رواية الثقة عن غيره هل هي تعديل له أم لا؟، وفي ذلك قولان مشهوران هما روايتان عن الإمام أحمد بن حنبل ﷺ، والصحيح: حمل الروايتين على اختلاف حالين، فإن الثقة إذا كان من عادته أن لا يروي إلا عن ثقة كانت روايته عن غيره تعديلاً له، إذ قد علم ذلك من عادته، وإن كان يروي عن الثقة وغيره لم تكن روايته تعديلاً لمن روى عنه، وهذا التفصيل اختيار كثير من أهل الحديث والفقه والأصول، وهو صحيح[1].

---

(١) اختلف العلماء في رواية العدل إذا روى عن غيره وسماه، هل تعتبر روايته عنه تعديلاً منه له؟ فذكر الحافظ ابن عبدالهادي روايتين عن الإمام أحمد، ورجح أن اختلاف الروايتين مبني على اختلاف الحال، فإذا كان الراوي عنه عُلم أنه لا يروي إلا عن ثقة فروايته توثيق لمن روى عنه؛ وإلا فلا تعتبر روايته توثيقاً، قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (١/ ٨٠): «اختلف الفقهاءُ وأهلُ الحديث في رواية الثقة عن رجل غير معروف، هل هو تعديل له أم لا؟ وحكى أصحابنا عن أحمد في ذلك روايتين، وحكوا عن الحنفية أنه تعديل، وعن الشافعية خلاف ذلك، والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عُرِفَ منه أنه لا يروي إلا عن ثقة فروايته عن إنسان تعديل له، ومن لم يُعْرَف منه ذلك فليس بتعديل، وَصرَّح بذلك طائفة من المحققين من أصحابنا وأصحاب الشافعي»، وقال الحافظ السخاوي في فتح المغيث (١/ ٣١٣): «هذا هو الصحيح عند الأصوليين كالسيف الآمدي، وابن الحاجب وغيرهما، بل وذهب إليه جمع من المحدثين، وإليه مَيْلُ الشيخين، وابن خزيمة في صحاحهم، والحاكم في مستدركه ...»، ولكن ينبغي أن يقيد بكونه ثقة عند ذلك الإمام، قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (١/ ١٥): «من عُرِف من حاله =

العاشر: إن مرسل مَن بعد كبار التابعين لا يقبل ولم يحك الشافعي عن أحد قبوله لتعدد الوسائط (١).

تضمنت الفقرة التاسعة ترجيح ابن عبدالهادي في حكم المرسل التفصيل وهو: أن المرسل إذا عرف من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة فمرسله مقبول، ومن لم يكن من عادته ذلك فلا يقبل مرسله، وذكر أن هذا الترجيح مبني على قاعدة أن من عرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة فإن روايته تعديلٌ لمن روى عنه، ولكن يرد على هذا القول: أن هذه القاعدة ليست مطردة، فمن ذُكِرَ في حقه أنه لا يروي إلا عن ثقة وجد روايته عن الضعفاء، وقد بين الحافظ ابن عبدالهادي نفسه أن هذا محمول على الغالب، كما سيأتي.

= أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه إذا روى عن رجلٍ وُصِف بكونه ثقة عنده، كمالك وشعبة والقطان وابن مهدي وطائفة ممن بعدهم»، ويحمل كلام الحافظ السابق على الغالب لأن من قيل عنه إنه لا يروي إلا عن ثقة وجد روايته عن غير الثقة، كما سيأتي في مبحث: «قاعدة فلان لا يروي إلا عن ثقة غالبية»، وقول الحافظ ابن عبدالهادي: «وهذا التفصيل هو اختيار كثير من أهل الحديث... إلخ» فيه نظر فالذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم أن رواية العدل لا تعتبر تعديلاً لمن روى عنه، قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص (١١١): «إذا روى العدل عن رجل وسماه لم تجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم، وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي: يجعل ذلك تعديلاً منه له لأن ذلك يتضمن التعديل والصحيح هو الأول لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل فلم تتضمن روايته عنه تعديله».

(١) الصارم المنكي (ص: ١٤٥- ١٤٧).

ولعل الراجح في قبول المرسل أنه بحسب الاعتضاد، فإذا جاء من وجه آخر ودلت القرائن على أن له أصلاً ترجح قبوله، وقد تقدم ما نقل عن الشافعي من التفصيل في ذلك.

قال الحافظ ابن رجب: «واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح على طريقهم، لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث. فإذا اعضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن»[1].

۞۞۞

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٢٩٧).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الثالث

تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد

من المتقرر لدى أئمة الحديث أن الحديث يتقوى بتعدد طرقه، ولذلك كان الأئمة يكتبون أحاديث الراوي للاعتبار بها.

قال الإمام سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أَتَدَيَّنُ به، ومنه ما أَعْتَبِرُ به، ومنه ما أكتبه لأَعْرِفَهُ» (١).

وقال الأمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أعتبر به، ويقوِّي بعضه بعضاً» (٢).

وقال أيضاً: «حديث: أفطر الحاجم والمحجوم، ولا نكاح إلا بولي يشد بعضها بعض، وأنا أذهب إليها» (٣).

وقال الإمام الترمذي: في تعريفه للحديث الحسن: «كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك» (٤).

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٣)، الكفاية ص (٤٠٢).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٣)، شرح علل الترمذي (١/ ١٣٨).

(٣) الكامل (٣/ ٢٦٦)، السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٤٨١)، تحفة الطالب (ص: ٣٥٣)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣١٧).

(٤) خاتمة الجامع (٥/ ٧٥٧).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها»[١].

وقال الحافظ ابن حجر: «إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة»[٢].

واعتنى أئمة الحديث بمبحث المتابعات والشواهد، وقد عقد له ابن الصلاح باباً سماه: «معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد»، وبَيَّن الأئمة في هذا الباب ما يصلح للاعتضاد والتقوية وما لا يصلح ولا يقبل.

قال ابن الصلاح: «ليس كل ضعفٍ في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعفٌ يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجهٍ آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بِرِوايَتِه من وجهٍ آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الرَّاوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٦).

(٢) القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد (ص:٨٩).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص: ٣٤).

وقال الحافظ ابن حجر: «ومتى تُوبعَ السيئُ الحفظ بمعتبرٍ، كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المُخْتَلِطُ الذي لم يتميَّز والمستورُ والإسناد المُرسَلُ وكذا المُدَلَّس إذا لم يُعْرَفْ المحذوف منه: صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع، لأن كل واحدٍ منهم احتمالُ أن تكون روايتهُ صواباً أو غير صواب على حدٍّ سواء، فإذا جاءت من المُعْتَبَرِين روايةٌ موافقةٌ لأحدهم رُجِّحَ أحدُ الجانبين من الاحتمالين المذكورين، وَدَلَّ ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقُّف إلى درجة القبول»(١).

وقد بين الحافظ ابن عبدالهادي -رحمه الله- بعبارات موجزة ما يصلح من الطرق للتقوية، فقال وهو يُضعف حديثاً أورد له السبكي طرقاً ضعيفة وواهية لا تصلح لتقويته، قال: «وكم من حديث له طرق أضعاف هذه الطرق التي ذكرها المعترض وهو موضوع عند أهل هذا الباب فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددها وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحتها، والحاصل أن ما سلكه المعترض من جمع الطرق في هذا الشأن، وتصحيح بعضها، واعتماده عليه، وجعل بعضها شاهداً لبعض ومتابعاً له هو مما تبين خطؤه فيه»(٢).

وقال أيضاً: «وكم من حديث كثرت طرقه وهو حديث ضعيف .... بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً...»(٣) ويستفاد من كلام الحافظ ابن عبدالهادي أن العبرة ليست بكثرة الطرق وتعددها، ولكن العبرة بكونها

---

(١) نزهة النظر (ص: ١٠٥).

(٢) الصارم المنكي (ص: ٢٤٣).

(٣) ينظر: نصب الراية (١/ ٣٦٠)، تنقيح التحقيق (٢/ ٨٣١).

محفوظة سالمة من العلل القادحة والوهم والخطأ، وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة والعلل القادحة قبل الاعتداد بها والاستفادة منها في تقوية الأحاديث.

قال الإمام أحمد: «الحديث عن الضعفاء؛ قد يحتاج إليه في وقتٍ، والمنكر أبداً منكر» (١)، ومراد الإمام أحمد -والله أعلم- أن المنكر لا يعتبر به ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد وشد الطرق لعدم صلاحيته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الاستدلال، وقد عُرف عن الإمام أحمد الأخذ بالحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب ما يدفعه، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «طريقتي: لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه» (٢).

وقال الأثرم: «سمعت أبا عبدالله يقول: ربما كان الحديث عن النبي ﷺ في إسناده شيء فنأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه» (٣).

ولم يصحح الأئمة حديث: «**الأعمال بالنيات** ....» إلا من طريقٍ واحدةٍ، وحكموا على سائر طرقه بالخطأ والنكارة، ولم يقووا الحديث بها، مع أن بعض الأسانيد أخطأ فيها من هو صدوق في الحفظ، وليس ضعيفاً.

---

(١) علل الحديث ومعرفة الرجال (ص: ١٢٠).

(٢) خصائص المسند لأبي موسى المديني ص (٢٧).

(٣) مسودة آل تيمية ص (٢٧٦)، وقال ابن القيم في إعلام الموقعين (١/ ٣٢): «الأصل الرابع الذي بنى عليه فتاويه -يعني الإمام أحمد بن حنبل- هو الأخذ بالمرسل، والحديث الضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس».

قال البزار: «لا يصح عن رسول الله ﷺ إلا من حديث عمر، ولا عن عمر إلا من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد، ولا عن محمد إلا من حديث يحيى»[(١)].

قال الحافظ ابن حجر -بعد أن ذكر أن هذا الحديث مما تفرد به يحيى بن سعيد، وكل من فوقه- قال: «وقد وردت لهم متابعات، لا يعتبر بها، لضعفها»[(٢)].

ومثل حديث: «**الأعمال بالنيات** ...» حديث: «النهى عن بيع الولاء وهبته»[(٣)]، وحديث: «المغفر»[(٤)]، فقد وردت لهما طرق لم يعتد بها الأئمة، لكونها غير محفوظة، ولم تخرجهما عن الغرابة والتفرد.

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٢٣٨)، وينظر: مسند البزار (١/ ٣٨١ - ٣٨٢).

(٢) نزهة النظر ص (٤٩).

(٣) حديث: النهي عن بيع الولاء، وعن هبته، أخرجه البخاري ح (٢٥٣٥)، ومسلم ح (١٥٠٦) من حديث ابن عمر، وتفرد به عبدالله بن دينار عن ابن عمر، قال الترمذي: «تفرد عبدالله بن دينار بهذا الحديث» ينظر: (الجامع ٤/ ٥)، علل الترمذي (١/ ٤١٥)، وقال مسلم: «الناس كلهم عيال على عبدالله بن دينار في هذا الحديث» صحيح مسلم (٢/ ١١٤٥).

(٤) حديث المغفر هو حديث أنس رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ... أخرجه البخاري ح (١٨٤٦)، ومسلم ح (١٣٥٧)، وحديث المغفر تفرد به مالك عن الزهري عن أنس، قال الترمذي: «لا يعرف كبير أحد رواه عن الزهري غير مالك» ينظر: الجامع (٣/ ٣١٤)، وقال ابن حبان: «لا يصح إلا من رواية مالك عن الزهري»، وقال ابن حجر -بعد ذكره لطرق الحديث-: «فقول من قال من الأئمة: إن هذا الحديث تفرد به مالك عن الزهري ليس على إطلاقه، وإنما المراد به بشرط الصحة» ينظر: النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٦٩).

- ومثال ذلك أيضاً حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ عق عن الحسن والحسين كبشين ....»(١).

جاء في كتاب العلل لابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه عبدالوارث، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ عق عن الحسن والحسين كبشين. قال أبي: هذا وهم حدثنا أبو معمر، عن عبدالوارث

---

(١) أخرجه أبو داود ح (٢٨٤١)، وابن الجارود في المنتقى ح (٩١١)، والبيهقي (٩/ ٢٩٩) من طريق عبدالوارث عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس، قال ابن الجارود: «رواه الثوري وابن عيينة وحماد بن زيد وغيرهم عن أيوب لم يجاوزا به عكرمة» وأخرجه النسائي (٧/ ١٦٦) من طريق الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس.

وأخرجه أبو يعلى ح (٢٩٤٥)، وابن حبان ح (٥٣٠٩)، والبزار كما في كشف الأستار ح (١٢٣٥)، والبيهقي (٩/ ٢٩٩) من طريق ابن وهب عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك...، قال البزار: «لا يعلم أحداً تابع جريراً عليه»، وهذا الحديث من رواية جرير بن حازم عن قتادة وهو يضعف في الرواية عنه ضعفه غير واحد من الأئمة في روايته عن قتادة، قال الحافظ ابن رجب: «أنكر عليه أحمد ويحيى وغيرهما من الأئمة أحاديث متعددة يرويها عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ، وذكروا أن بعضها مراسيل أسندها» «ينظر: شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٢٤)»، وذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة جرير بن حازم، قال: «وجرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالح فيه، إلا روايته عن قتادة فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره»، وبين أيضاً أن ابن وهب تفرد عن جرير بن حازم في هذا الحديث، وقال: «ولابن وهبٍ عن جرير غير ما ذكرت غرائب» (ينظر: الكامل لابن عدي (٢/ ٥٥٠ - ٥٥١).

هكذا، ورواه وهيب، وابن علية، عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسل، قال أبي: وهذا مرسل أصح. سألت أبي عن حديث رواه ابن وهب عن جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس قال: عق رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين بكبشين.قال أبي: أخطأ جرير في هذا الحديث إنما هو قتادة، عن عكرمة قال: عق رسول الله ﷺ مرسل» (١).

فأبو حاتم رجح إرسال الحديث، وحكم على وصله بأنه وهم، ثم حكم على حديث أنس بأنه خطأ، فعلى هذا لا يعتد بالطريق المحكوم عليه بالوهم، ولا بالشاهد المحكوم عليه بالخطأ والله أعلم.

والحاصل أن تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد له ضوابط من أبرزها: التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم إذ أن تعدد الطرق من راوٍ قد يكون بسبب اضطرابه أو اضطراب من يروي عنه، وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريقٍ واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأً من بعض الرواة، والتساهل في هذا أدى إلى التوسع في تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد، والاعتراض على الأئمة في تضعيفهم لبعض الأحاديث، ومنازعتهم بوجود شواهد ومتابعات للحديث، وكأن الأئمة لم يطلعوا عليها، ولم تطرق أسماعهم، وقد ينفي بعض الأئمة في باب من أبواب العلم وجود حديث فيه، أو يقيدوا النفي بالصحة، فتنهال عليهم الإيرادات والاستدراكات بوجود

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٩ – ٥٠).

أحاديث صحيحة لها طرق متعددة أو لها شواهد، كأن الأئمة لم يطلعوا عليها، وكان الأجدر قبل الاستدراك النظر في هذه الطرق والشواهد، وهل هي صالحة للاعتبار بها أم لا، لاسيما وقد يكون الاعتماد في جمع الطرق والشواهد على كتب ومصنفات هي مجمع الغرائب والمناكير، مثل: معاجم الطبراني، ومسند البزار، وسنن الدارقطني، وكتب الفوائد والأفراد والغرائب، قال الإمام أحمد: «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث غريب، أو فائدة فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، وإذا سمعتهم يقولون: لا شيء، فاعلم أنه صحيح»[(١)].

وقال الخطيب البغدادي: «أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان، يغلب على إرادتهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوفاً عنه مطرحاً، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين»[(٢)].

---

(١) الكفاية ص (١٤٢).

(٢) ينظر: الكفاية في علم الرواية ص (١٤١)، شرح علل الترمذي (١/ ٤٠٩).

وقال ابن رجب معلقاً على كلام الخطيب البغدادي: «وهذا الذي قاله الخطيب حق، ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصحاح لكتب السنة ونحوها ويعتني بالأجزاء الغريبة، وبمثل «مسند البزار»، و«معجم الطبراني»، و«أفراد الدارقطني»، وهي مجمع الغرائب والمناكير»[١].

۞۞۞

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٤٠٩).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الرابع

قاعدة: فلان لا يروي إلا عن ثقة غالبية

عُرف عن بعض الأئمة أنهم لا يروون إلا عن ثقة، لما عرف عنهم من التثبت والتحري وانتقاء الشيوخ.

وهذا الإطلاق الذي وصف به بعض الأئمة قيده ابن عبدالهادي بأن هذا هو الغالب، وذلك لوجود روايتهم عن بعض الضعفاء، قال رحمه الله: «فإن قيل: قد روى الإمام أحمد بن حنبل(١) عن موسى بن هلال(٢) وهو لا يروي إلا عن ثقة، فالجواب أن يقال: رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله والأكثر من عمله كما هو المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبدالرحمن بن مهدي(٣) ويحيى

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبدالله، أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة. ينظر: التاريخ الكبير (٢/ ٥)، تهذيب الكمال (١/ ٤٣٧)، التقريب ص (٢٣).

(٢) هو: موسى بن هلال العبدي أبو عمران البصري، قال أبو حاتم: مجهول، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، ينظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٦٦)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٧٠)، تعجيل المنفعة ص (٤١٦)، معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند ص (٣٩٤)، وفيه: «روى عنه الإمام أحمد حديثين» (٣/ ١٠٦-١٠٨).

(٣) هو: عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاث وستين سنة. ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٩٧)، تاريخ ابن معين (٣/ ٣٥٩)، التاريخ الكبير (٥/ ٣٥٤)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٨)، تهذيب الكمال (١٧/ ٤٣٠)، التقريب ص (٢٩٣).

ابن سعيد القطان وغيرهم، وقد يروي الإمام أحمد قليلاً في بعض الأحيان عن جماعة نسبوا إلى الضعف وقلة الضبط، وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد لا على طريق الاجتهاد والاعتماد» (١).

ثم ذكر بعض الأمثلة من رواية الإمام أحمد عن بعض الرواة الذين نسبوا للضعف وقلة الضبط مثل روايته عن:

عامر بن صالح الزبيري (٢).

محمد بن القاسم الأسدي (٣).

---

(١) الصارم المنكي (ص: ٤٠ - ٤١).

(٢) هو: عامر بن صالح بن عبدالله بن عُرْوة بن الزُّبَيْر بن العوام الزُّبيري الأسدي البغدادي، قال الإمام أحمد: ثقة لم يكن صاحب كذب، وضعفه ابن معين، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الحافظ: متروك الحديث أفرط فيه ابن معين فكذَّبه، وكان عالماً بالأخبار، مات سنة (١٨٢هـ).
ينظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٣٤٥)، تاريخ ابن معين (٢/ ٢٨٨)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٤)، تهذيب الكمال (١٤/ ٤٥)، التهذيب (٥/ ٧١)، التقريب (ص: ٢٣٠)، معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند (ص: ٢١٣، وفيه: أن الإمام أحمد روى عنه: عشرين حديثاً).

(٣) هو: محمد بن القاسم الأسَدي أبو إبراهيم الكوفي، قال الترمذي: تكلَّم فيه أحمد بن حنبل وضعفه، وقال النسائي: ليس بثقة كذَّبه أحمد، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ولا يعجبني حديثه، وقال ابن حجر: كذبوه، مات سنة (٢٠٧ هـ).
ينظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٤٠١)، تاريخ ابن معين (٢/ ٥٣٤)، التاريخ الكبير (١/ ٢١٤)، الجرح والتعديل (٨/ ٦٥)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٠١)، التهذيب (٩/ ٤٠٧)، التقريب (ص: ٤٣٧)، معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند (ص: ٣٢٥، وفيه: روى عنه الإمام أحمد حديثاً واحداً فقط).

عمر بن هارون البلخي [١].

علي بن عاصم الواسطي [٢].

إبراهيم بن أبي الليث صاحب الأشجعي [٣].

---

(١) هو: عمر بن هارون بن يزيد بن جابر بن سلمة الثَّقَفي مولاهم أبو حفص البَلْخي، قال أحمد: لا أروي عنه شيئاً وقد أكثرت عنه، وقال ابن معين: ليس هو بثقة، وضعفه ابن المديني، وقال ابن حجر: متروك وكان حافظاً، مات سنة: (١٩٤ هـ).

ينظر: الطبقات (٧/ ٤٧٤)، تاريخ ابن معين (٢/ ٤٣٥)، الجرح والتعديل (٦/ ١٤٠)، تهذيب الكمال (٢١/ ٥٢١) التهذيب (٧/ ٥٠١)، التقريب (ص: ٣٥٥)، معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند (ص: ٢٨١، وفيه: روى عنه الإمام أحمد حديثين فقط).

(٢) هو: علي بن عاصم بن صُهيب الوَاسِطي أبو الحسن القرشي التَّيْمي مولاهم، قال أحمد: كان يغلط ويخطئ وكان فيه لجاج ولم يكن مُتَّهماً، وقال ابن المديني: كان كثير الغلط، وكان إذا غلط فَرُدَّ عليه لم يرجع، وقال ابن معين: كذَّاب ليس بشيء ولا يحتج به، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ ويصر ورمي بالتشيع، مات سنة: (٢٠١ هـ).

ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣١٣)، تاريخ ابن معين (٢/ ٤٢١)، التاريخ الكبير (٦/ ٢٩٠)، الجرح والتعديل (٦/١٩٨)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٥٠٤) التهذيب (٧/ ٣٤٤)، التقريب (ص:٣٤١)، معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند (ص: ٢٧١، وفيه: روى عنه الإمام أحمد واحداً وتسعين حديثاً).

(٣) هو: إبراهيم بن نصر أبو إسحاق الترمذي، كذبه ابن معين، وقال عبدالله بن أحمد: أول من فطن له أنه يكذب أبي، وقال النسائي: ليس بثقة.

ينظر: الجرح والتعديل (١/ ١٤١)، الإكمال (ص: ١٣)، تعجيل المنفعة (ص: ٢١).

يحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي [١].

نصر بن باب [٢].

تَلِيدُ بن سليمان الكوفي [٣].

---

(١) هو: يحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي العابد، قال أحمد وأبو زرعة: لا بأس به، وقال أحمد: ولم يكن عنده إلا عن أبيه ولو كان عنده غيره لتبيَّن أمره، وقال ابن عدي: الضعف على حديثه بَيِّن وعامتها غير محفوظة.
ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٩٨)، الإكمال (ص: ٤٧٠)، تعجيل المنفعة (ص: ٤٤٧ – ٤٤٨)، ومعجم شيوخ الإمام أحمد في المسند (ص: ٣٩٠، وفيه: روى عنه الإمام أحمد ثلاثة أحاديث).

(٢) هو: نصر بن باب الخراساني أبو سهل المروزي نزيل بغداد، قال البخاري: يرمونه بالكذب، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه.
ينظر: التاريخ الكبير (٨/ ١٠٥)، الجرح والتعديل (٨/ ٤٦٩)، الإكمال (ص: ٤٣٣– ٤٣٤)، تعجيل المنفعة (ص: ٤٢٠ – ٤٢١).

(٣) هو: تَلِيدُ بن سليمان المُحَارِبي أبو سليمان، أو أبو إدريس الكوفي الأعرج، قال الإمام أحمد: كان مذهبه التَشَيُّع ولم نر به بأساً، وقد كتبت عنه حديثاً كثيراً عن أبي الجَحَّاف، وضعفه النسائي والدارقطني، وابن عدي، وقال العجلي: لا بأس به كان يتشيع ويُدَلِّس وقال ابن حجر: رافضي ضعيف، مات سنة (١٩٠ هـ).
ينظر: تاريخ ابن معين (٢/ ٦٦)، التاريخ الكبير (٢/ ١٥٨)، الجرح والتعديل (٢/ ٤٤٧)، تهذيب الكمال (٤/ ٣٢٠)، التهذيب (١/ ٥٠٩ – ٥١٠)، التقريب (ص: ٦٩)، معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند (ص: ١٤٣، وفيه: روى عنه الإمام أحمد حديثاً واحداً).

حسين بن حسن الأشقر[١].

أبي سعيد الصاغاني محمد بن مُيَسَّر[٢]، ونحوهم ممن اشتهر الكلام فيه.

وقال أيضاً عن شعبة وهو مما عرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة: «الغالب على طريقة شعبة: الرواية عن الثقات وقد يروي عن جماعة من الضعفاء الذين اشتهر جرحُهم والكلام فيهم الكلمةَ والشيءَ والحديث والحديثين وأكثر من ذلك»[٣].

ثم ذكر أمثلة لروايته عن بعض الضعفاء فقال: «وهذا مثل روايته عن:

---

(١) هو: حسين بن الحسن الأشقر الفَزَارِيُّ أبو عبدالله الكوفي، قال ابن معين: كان من الشيعة الغالية، وحديثه لا بأس به، وقال البخاري: فيه نظر، وقال ابن حجر: صدوق يهم ويغلو في التشيع، مات سنة (٢٠٨ هـ).
ينظر: تاريخ ابن معين (٢/ ١١٧)، التاريخ الكبير (٢/ ٣٨٥)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٩)، تهذيب الكمال (٦/ ٣٦٦)، التهذيب (٢/ ٣٣٥ – ٣٣٧)، التقريب (ص: ١٦٦)، معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند ص: ١٦٠، وفيه: روى عنه الإمام أحمد ستة أحاديث.

(٢) هو: محمد بن مُيَسَّر الجُعْفِيّ، أبو سعد الصَّاغَاني البَلْخي الضَّرير نزيل بغْداد، قال أبو داود عن أحمد: صدوق، لكن كان مرجئاً، قلت كتبت عنه؟ قال: نعم، وقال ابن معين: ضعيف، وقال البخاري: فيه اضطراب، وقال ابن حجر ضعيف ورمي بالإرجاء، من التاسعة.
ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٥)، التاريخ الكبير (١/ ٢٤٥)، الجرح والتعديل (٨/ ١٠٥)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٣٥) التهذيب (٩/ ٤٨٤)، التهذيب (ص: ٤٤٣)، معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند (ص: ٣٢٩، وفيه: روى عنه الإمام أحمد ستة أحاديث).

(٣) الصارم المنكي (ص: ١٣٤).

إبراهيم بن مسلم الهجري [١].

جابر الجعفي [٢].

زيد بن الحواري العَمِّي [٣].

ثوير بن أبي فاختة [٤].

---

(١) هو: إبراهيم بن مُسْلم العَبْدِيُّ، أبو إسحاق الكُوفيّ المعروف بالهَجَرِيِّ، ضعفه: يحيى بن معين والنسائي، وقال ابن حجر: لين الحديث رفع موقوفات، من الخامسة. ينظر: تاريخ ابن معين (٢/ ١٤)، التاريخ الكبير (١/ ٣٢٦)، الجرح والتعديل (١/ ١٣٢)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٠٣)، التقريب (ص: ٣٤).

(٢) هو: جابر بن يزيد بن الحارث الجُعْفِيُّ، أبو عبدالله، قال شعبة: صدوق، وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وقال ابن حجر: ضعيف رافضي، من الخامسة، مات سنة (١٢٧ هـ، وقيل: ١٣٢ هـ).

ينظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٣٤٥)، تاريخ ابن معين (٢/ ٧٦)، التاريخ الكبير (٣/ ٢١٠)، الجرح والتعديل (٢/ ٤٩٧)، تهذيب الكمال (٤/ ٤٦٥)، التهذيب (٢/ ٤٦ – ٥١)، التقريب (ص: ٧٦).

(٣) هو: زيد بن الحواري، أبو الحواري العَمِّي، البصري، ضعفه: أبو حاتم وأبو زرعة وابن المديني وابن سعد والعجلي وغيرهم، وقال أحمد وابن معين: صالح، وفي رواية ضعيف، ووثقه الحسن ابن سفيان، وقال أبو حاتم روايته عن أنس مرسلة، قال ابن حجر: ضعيف من الخامسة.

ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٤٠)، التاريخ الكبير (٣/ ٣٩٢)، الجرح والتعديل (٣/ ٥٦٠)، تهذيب الكمال (١٠/ ٥٦) التهذيب (٣/ ٤٠٧) التقريب (ص: ١٦٣).

(٤) هو: ثوير بن أبي فاختة، واسمه: سعيد بن علاقة القرشي، الهاشمي أبو الجهم الكوفي، قال ابن معين: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حجر: ضعيف رمي بالرفض، من الرابعة. =

مجالد بن سعيد [(١)].

داود بن يزيد الأودي [(٢)].

عبيدة بن معتب الضبي [(٣)].

= ينظر: الطبقات (٦/ ٣٢٦)، تاريخ ابن معين (٢/ ٧٢)، التاريخ الكبير (٢/ ١٨٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٢)، تهذيب الكمال (٤/ ٤٢٩) التهذيب (٢/ ٣٢)، التقريب (ص: ٧٤).

(١) هو: مُجَالِد بن سعيد بن عمير الهمداني، أبو عمرو أو أبو عمير أو أبو سعيد الكوفي، قال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أحمد بن حنبل: لا يرفع حديثه، وقال ابن حجر: ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، من صغار السادسة.
ينظر: تاريخ ابن معين (٢/ ٥٤٩)، التاريخ الكبير (٨/ ٩)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٦١)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٢١٩)، التهذيب (١٠/ ٣٦)، التقريب (ص:٤٥٣).

(٢) هو: داود بن يزيد بن عبدالرحمن الأَوْديُّ الزَّعافِريُّ، أبو يزيد الكوفي الأعرج، قال أبو حاتم: ليس بقوي يتكلمون فيه، وقال أبو داود: ضعيف وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حجر: ضعيف من السادسة، مات سنة (١٥١ هـ).
ينظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٣٦٣)، تاريخ ابن معين (٢/ ١٥٤)، التاريخ الكبير (٣/ ٢٣٩)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٢٧)، تهذيب الكمال (٨/ ٤٦٧)، التهذيب (٣/ ١٧٨) التقريب (ص: ١٤٠).

(٣) هو: عُبَيْدة بن مُعَتِّب الضَّبِّيُّ، أبو عبدالكريم الكُوفيُّ، قال ابن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، وكان قد تغير، وقال ابن حجر: ضعيف، واختلط بأخرة من الثامنة.
ينظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٣٥٥)، تاريخ ابن معين (٢/٣٨٨)، التاريخ الكبير (٦/ ١٢٧)، الجرح والتعديل (٦/ ٩٤)، تهذيب الكمال (١٩/ ٢٧٣) التهذيب (٧/ ٨٠)، التقريب (ص: ٣٢٠).

مسلم الأعور [(١)].

موسى بن عبيدة الربذي [(٢)].

يعقوب بن عطاء بن أبي رباح [(٣)].

علي بن زيد بن جدعان [(٤)].

---

(١) هو: مسلم بن كَيْسان الضَّبِّي الْمُلائيُّ البَرَّاد أبو عبدالله الكُوفيُّ الأعْوَر، قال يحيى بن معين: مسلم الأعور لا شيء، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال ابن حجر: ضعيف، من الخامسة.

ينظر: تاريخ ابن معين (٢/ ٥٦٣)، التاريخ الكبير (٧/ ٢٩١)، الجرح والتعديل (٨/ ١٩٢)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٣٠)، التهذيب (١٠/ ١٢٢)، التقريب (ص: ٤٦٢).

(٢) هو: موسى بن عبيدة بن نشيط الرَبَذِي، ضعفه ابن المديني والنسائي، وابن عدي وجماعة، وقال أحمد: لا تحل الرواية عندي عنه، وقال ابن سعد: ثقة وليس بحجة، وقال ابن حجر: ضعيف ولاسيما في عبدالله بن دينار، مات سنة (١٥٣هـ).

ينظر: تاريخ ابن معين (٢/ ٥٩٣) التاريخ الكبير (٧/ ٢٩١)، الجرح والتعديل (٨/ ١٥١)، تهذيب الكمال (٢٩/ ١٠٤)، التهذيب (١٠/ ٣١٨)، التقريب (٤٨٤).

(٣) هو: يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، مولى قريش، حجازي قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، وضعفه يحيى بن معين، وأبو زرعة والنسائي، وقال ابن حجر: ضعيف من الخامسة، مات سنة (١٥٥ هـ).

ينظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٤٨٩)، التاريخ الكبير (٨/ ٣٩٨)، الجرح والتعديل (٩/ ٢١١)، تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٥٣)، التهذيب (١١/ ٣٤٤)، التقريب (ص: ٥٣٧).

(٤) هو: علي بن زيد بن عبدالله بن جدعان التيمي، قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، =

ليث بن أبي سليم [١].

فرقد السبخي [٢]، وغيرهم ممن تُكلم فيه ونسب إلى الضعف وسوءِ الحفظ وقلة الضبط ومخالفة الثقات».

= وضعفه يحيى بن معين والنسائي، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال ابن حجر: ضعيف، من الرابعة مات سنة (١٣١ هـ).

ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٥٢)، تاريخ ابن معين (٢/ ٤١٧)، التاريخ الكبير (٦/ ٢٧٥) الجرح والتعديل (٦/ ١٨٦)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٣٤)، التهذيب (٧/ ٢٨٤)، التقريب (ص: ٣٤١).

(١) هو: ليث بن أبي سليم بن زنيم – بالزاي والنون مصغر – واسم أبيه: أيمن، وقيل: غير ذلك، ضعف حديثه أبو حاتم وابن معين وابن عيينة وابن سعد وغيرهم، وقد روى عنه شعبة والثوري، مات سنة (١٤٨ هـ).

ينظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٣٤٩)، تاريخ ابن معين (٢/ ٥٠١)، التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٦)، الجرح والتعديل (٧/ ١٧٧)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٧٩)، التهذيب (٨/ ٤٦٥) التقريب (ص: ٤٠٠).

(٢) هو: فرقد بن يعقوب السبخي، أبو يعقوب البصري، قال أحمد: رجل صالح ليس بقوي في الحديث، وقال البخاري: في حديثه مناكير، ووثقه ابن معين، وقال الذهبي: ضعفوه، وقال ابن حجر: صدوق، لكنه لين الحديث، كثير الخطأ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة.

ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٤٣)، تاريخ ابن معين (٢/ ٤٧٣)، التاريخ الكبير (٧/ ١٣١)، الجرح والتعديل (٧/ ٨١ – ٨٣)، تهذيب الكمال (٢٣/ ١٦٤)، الكاشف (٢/ ٣٢٦)، التهذيب (٨/ ٢٦٢)، التقريب (٣٨٠).

وهذا الذي قرره الحافظ ابن عبدالهادي -أن من قيل عنه من الأئمة أنه لا يروي إلا عن ثقة محمول على الغالب- هو الذي يدل عليه كلام الأئمة.

قال الشافعي: «ولا أعلمني لقيت أحداً قط بريّاً من أن يحدث عن ثقةٍ حافظٍ وآخر يخالفه» [١].

وقال ابن معين: «أتريد أن تسأل عن رجال مالك؟ كل من حدث عنه ثقة، إلا رجلاً أو رجلين» [٢].

وقال أبو حاتم: «إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم» [٣].

وقال السخاوي: «ممن كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في النادر: الإمام أحمد وبقي بن مخلد وحريز بن عثمان وسليمان بن حرب وشعبة والشعبي وعبدالرحمن بن مهدي ومالك ويحيى بن سعيد القطان» [٤].

ووجود الرواية عن الضعفاء عند من ثبت في حقه بتصريحه أو نص الأئمة أنه لا يروي إلا عن ثقة يرجع إلى أسباب منها:

---

(١) الرسالة (ص: ٣٧٧).

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ص: ١٧.

(٣) مقدمة الجرح والتعديل ص: ١٢٨.

(٤) فتح المغيث (٢/ ٤٢).

١ – أن يكون روى عنه، لأنه ثقة عنده أو لعدم ظهور ضعفه لديه.

وقد تقدم توثيق الإمام أحمد لبعض الرواة الذين روى عنهم وضعفهم غيره من الأئمة[١].

قال الذهبي: في ترجمة «قيس بن الربيع الأسدي الكوفي»: «أحد أوعية العلم على ضعفٍ فيه من قِبَلِ حفظه» ثم قال: «حدّث عنه رفيقاه شعبةُ والثوري....» ثم قال: «وكان شعبة يُثني عليه»، وقال: «.... أحد الأعلام على لينٍ في روايته، ثم قال: كان شعبة مع نقده للرجال يثني على قيس» [٢].

وقال في ترجمة: «عبدالله بن أحمد بن موسى الجواليقي المعروف بعبدان» (ت ٣٠٦هـ) بعد أن ساق حديثاً بسنده، من طريق أبي المهزم يزيد بن سفيان التميمي البصري، قال: «.... وأبو المهزم يزيد بن سفيان متفق على ضعفه، والعجب أن شعبة يروي عنه، ما أظنه تبيَّنَ له حالُه، والله أعلم» [٣].

٢ – أن يكون روى عن رجل ضعيف لأنه ما خبر حاله جيداً.

مثل رواية مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق، قال القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت ٢٨٢هـ): «إنما يعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء

---

(١) ينظر ص(٤٨-٥٢)، مثل: عامر بن صالح الزبيري، تليد بن سليمان، محمد بن ميسر.

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤١).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٧٢ - ١٧٣).

فليس يحتج به فيهم، وبنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبدالكريم أبي أمية وغيره من الغرباء» [١].

٣- أن يكون روى عن راوٍ ضعيف عنده ليعتبر به، أو يستشهد بروايته أو لأمر آخر.

وقد سبق قول ابن عبدالهادي: «وقد يروي الإمام أحمد قليلاً في بعض الأحيان عن جماعة نسبوا إلى الضعف وقلة الضبط، وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد لا على طريق الاجتهاد والاعتماد» [٢].

وقال العلامة المعلمي -تعليقاً على تقييد الحافظ السخاوي المسألة بقوله: «إلا في النادر»-: «وقوله: (إلا في النادر) لا يضرنا، إنما احترز بها لأن بعض أولئك المحتاطين، قد يخطيء في التوثيق فيروي عمن يراه ثقة وهو غير ثقة، وقد يضطر إلى حكاية شيء عمن ليس بثقة، فيحكيه ويبين أنه ليس بثقة، والحكم فيمن روى عنه أحد هؤلاء المحتاطين أن يبحث عنه، فإن وجد أن الذي روى عنه قد جرحه، تبين أن روايته عنه كانت على وجه الحكاية فلا تكون توثيقاً، وإن وجد أن غيره قد جرحه جرحاً أقوى مما تقتضيه روايته عنه ترجَّح الجرح، وإلا فظاهر روايته عنه التوثيق» [٣].

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٨٥).

(٢) الصارم المنكي (ص: ٤٠ – ٤١).

(٣) التنكيل (١/ ٤٢٩).

ومن خلال ما سبق يتضح أن الأئمة الذين عرف عنهم أنهم لا يرون إلا عن ثقات وجد روايتهم عن بعض الضعفاء، وقد تبين أن هناك أسباباً عديدة أدت إلى روايتهم عن بعض الضعفاء، وعلى هذا فيقال: إن روايتهم عن الثقات هي الغالب كما وضح هذا الحافظ ابن عبدالهادي رحمه الله، والله أعلم.

۞۞۞

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

مسائل مناهج المحدثين في كتاب الصارم المنكي للحافظ ابن عبدالهادي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأول

التصحيح على شرط البخاري ومسلم

لم يفصح البخاري ومسلم عن شرطهما في كتابيهما، وقد اجتهد الأئمة في معرفة شرطهما عن طريق سبر كتابيهما، مع ما يضاف إلى ذلك من الشروط المتفق عليها لقبول الأحاديث، وقد لخص الحازمي بعبارات موجزة شرطهما فقال: «ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم»(١)، ثم ضرب لذلك مثلاً بالإمام الزهري وطبقات الرواة عنه.

وقد ذكر الحازمي قبل كلامه المتقدم الشروط المعتبرة للصحيح، وحاصل ما ذكره: أن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد، وأن شرط البخاري أن يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة سفراً وحضراً، وأنه قد يخرج أحياناً ما يعتمده عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رووا عنه، فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة، وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين

---

(١) شروط الأئمة (ص: ٥٦- ٦١).

على سبيل الاستيعاب، وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه، كحماد بن سلمة في ثابت البناني، فإنه لكثرة ملازمته له وطول صحبته إياه صارت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبله، وعمل مسلم في هذه كعمل البخاري في الثانية(١).

وقد وجد من الأئمة بعد البخاري ومسلم من يصحح على شرطهما أو شرط أحدهما فيقول: صحيح على شرط الشيخين، أو صحيح على شرط البخاري، أو صحيح على شرط مسلم.

وابن عبدالهادي وهو يضعف حديثاً قال فيه بعض الأئمة: إنه على شرط مسلم، نبه إلى أن الحكم على حديث بأنه على شرطهما يحتاج إلى مراعاة أمور كثيرة دقيقة تتعلق بكيفية الرواية عن هؤلاء الرواة في الصحيحين، ومن ذلك:

١ - أن المراد بشرطهما أن يكون الإسناد على صورة الاجتماع موجوداً في الصحيحين، ليحصل بهذا الاحتراز من بعض الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحدهما، لكن لم يخرجوا لهم عن بعض شيوخهم.

قال ابن عبدالهادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أن كثيراً ما يَروي أصحابُ الصحيح حديثَ الرجل عن شيخ معين لخصوصيته به ومعرفته بحديثه وضبطه له، ولا يخرجون حديثه عن غيره، لكونه غير مشهور بالرواية عنه ولا معروف بضبط حديثه، أو لغير ذلك، فيجيء من لا تحقيق عنده فيرى ذلك الرجل المخرج له

---

(١) ينظر: شروط الأئمة (ص: ٥٦- ٦١)، فتح المغيث (١/ ٥٥).

في الصحيح قد روى حديثاً عمن خرج له في الصحيح من غير طريق ذلك الرجل فيقول: هذا على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم، لأنهما احتجا بذلك الرجل في الجملة، وهذا فيه نوع تساهل فإن صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره، فلا يكون على شرطهما، وهذا كما يخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال وعلي بن مسهر وغيرهما، ولا يخرجان حديثه عن عبدالله بن المثنى وإن كان البخاري قد روى لعبدالله بن المثنى من غير رواية خالد عنه، فإذا قال قائل في حديثه عن عبدالله بن المثنى هذا على شرط البخاري كما قاله بعضهم في حديثه عنه عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال: أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فمر به النبي ﷺ فقال: أفطر هذان، ثم رخص النبي ﷺ في الحجامة للصائم، وكان أنس يحتجم وهو صائم، كان في كلامه نوع مساهلة .....» [(١)].

---

(١) الصارم المنكي (ص:٢٥٦).

وخالد هو: خالد بن مخلد القطواني أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي، قال أحمد: له أحاديث مناكير، وقال ابن معين: ما به بأس، وقال أبو داود: صدوق ولكنه يتشيع، وقال ابن عدي: من المكثرين في محدثي الكوفة، وهو عندي إن شاء الله لا بأس به، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين.

ينظر: التاريخ الكبير (٣/ ١٧٤)، الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٤)، تهذيب الكمال (٨/ ١٦٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٠١)، التقريب ص (١٣٠). =

وقال في موضع آخر: «وكما يخرج مسلم أيضاً حديث سويد بن سعيد عن حفص بن ميسرة الصنعاني مع أن سويداً ممن كثر الكلام فيه واشتهر، لأن نسخة حفص ثابتة عند مسلم من طريق غير سويد لكن بنزول وهي عنده من رواية سويد بعلو فلذلك رواها عنه، قال إبراهيم بن أبي طالب قلت لمسلم: كيف استخرجت[1] الرواية عن سويد في الصحيح؟، فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة، فليس لقائل أن يقول في كل حديث رواه سويد

= **وعبدالله هو**: عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو المثنى البصري، قال يحيى بن معين، وأبو زرعة وأبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.

ينظر: التاريخ الكبير (٥/ ٢٠٨)، الجرح والتعديل (٥/ ١٧٧)، تهذيب الكمال (١٦/ ٢٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٣٨)، التقريب ص (٢٦٢).

وحديث: «أول ما كُرهت الحجامة للصائم...» أخرجه الدارقطني (٢/ ١٨٢)، ومن طريقه البيهقي (٤/ ٢٦٨)، من طريق خالد بن مخلد عن عبدالله بن المثنى عن ثابت البناني عن أنس بن مالك، قال ابن عبدالهادي في تنقيح التحقيق (٢/ ٣٢٦): «هذا حديث منكر لا يصح الاحتجاج به، لأنه شاذ الإسناد والمتن، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة ولا أحد من أصحاب المسانيد المعروفة، ولا يعرف في الدنيا أحدٌ رواه إلا الدارقطني ....» ثم ذكر كلام الأئمة في خالد بن مخلد وعبدالله بن المثنى، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/ ١٧٨): «رواته كلهم من رجال البخاري إلا أنه في المتن ما ينكر، لأن فيه أن ذلك كان في (الفتح) وجعفر كان قتل قبل ذلك».

(١) في بعض المصادر: «استجزت».

ابن سعيد عن رجل روى له مسلم من غير طريق سويد عنه هذا على شرط مسلم فاعلم ذلك!»[(١)].

٢- أن يكون البخاري ومسلم قد أخرجا للراوي على سبيل الاحتجاج دون الشواهد والمتابعات والتعاليق أو يكون مقروناً بغيره......

فقال ابن عبدالهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكما يخرج مسلم حديث حماد بن سلمة عن ثابت في الأصول دون الشواهد ويخرج حديثه عن غيره في الشواهد، ولا يخرج

---

(١) الصارم المنكي (ص: ٢٥٧)، والسير (١١/ ٤١٨) قال الذهبي بعد أن ذكر كلام إبراهيم بن أبي طالب: «وليته عضد أحاديث حفص بن ميسرة بأن رواها بنزول درجةٍ أيضاً».

وسويد هو: سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي، قال أبو حاتم: كان صدوقاً وكان يدلس ويكثر، وقال البخاري: فيه نظر، كان قد عمي فتلقن ما ليس من حديثه، وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون. مات سنة أربعين ومائتين، ينظر: التاريخ الصغير (٢/ ٣٧٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٨٢)، تهذيب الكمال (١٢/ ٢٤٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٩)، وقال مسلم حينما اعتذر لأبي زرعة الرازي عن إخراجه لبعض من تُكلم فيه، قال: «وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات» ينظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢٧٤)، وقال الحافظ ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٧٠٩): «وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعلو، فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه...» ثم ذكر حكاية أبي زرعة مع مسلم.

حديثه عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك وعامر الأحول وهشام بن حسان وهشام بن زيد بن أنس بن مالك وغيرهم، وذلك لأن حماد بن سلمة من أثبت من روى عن ثابت أو أثبتهم قال يحيى بن معين: أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة»[(١)].

وقال في موضع آخر: «وهكذا عادة مسلم غالباً إذا روى لرجل قد تكلم فيه ونسب إلى ضعف وسوء حفظ وقلة ضبط إنما يروي له في الشواهد والمتابعات ولا يخرج له شيئاً انفرد به ولم يتابع عليه»[(٢)].

ويضاف إلى ما ذكره الحافظ ابن عبدالهادي فيما يراعى عند التصحيح على شرط البخاري ومسلم شرط ثالث وهو: سلامة الحديث المصحح على شرطهما أو شرط أحدهما من العلة والشذوذ، وهذا مراعاته من أهم الأمور، فقد يكون ظاهر الإسناد على شرطهما ولكن عند التأمل يكون فيه علة قادحة.

---

(١) قال مسلم في كتابه التمييز ص (٢١٨): «وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً»، وينظر: شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٢٣).

(٢) الصارم المنكي (ص: ٢٥٨)، وقال ابن عبدالهادي: «وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تُكُلِّم فيه، فإنهم يدعون من حديثه ما تفرد به، وينتقون ما وافق فيه الثقات، وقامت شواهده عندهم»، ينظر: نصب الراية (٢/ ٤٨٠)، وقال ابن رجب في شرح العلل (٢/ ٧٠٨): «اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تُكُلِّم فيه، إما متابعة واستشهاداً، وذلك معلوم».

وهذه الشروط إذا رُوعي توافرها عند التصحيح على شرط البخاري ومسلم، فإنه لا يوجد إلا القليل من أحاديث الأصول.

قال أبو بكر بن الأخرم: «إن الذي يفوتهما من الحديث الصحيح قليل -يعني مما يبلغ شرطهما- بالنسبة إلى ما خرجاه والله أعلم» (١).

وقال الحاكم: «فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير، عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته» (٢).

وذكر الحافظ ابن حجر عن ابن عبدالبر قال ما معناه إن البخاري ومسلماً إذا اجتمعا على ترك إخراج أصل من الأصول، فإنه لا يكون له طريق صحيحة وإن وجدت فهي معلولة، وقال في موضع آخر: «وهذا الأصل لم يخرج البخاري ومسلم شيئاً منه وحسبك بذلك ضعفاً» (٣).

وقال الحافظ ابن رجب -بعد أن ذكر أن الأئمة صنفوا في الحديث وعلومه مصنفات كثيرة-: «وصار اعتماد الناس في الحديث الصحيح على كتابي الإمامين أبي عبدالله البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما، واعتمادهم بعد كتابيهما على بقيّة الكتب الستة خصوصاً سنن أبي داود وجامع أبي عيسى وكتاب النسائي ثم كتاب ابن ماجه، وقد صُنِّفَ في الصحيح

---

(١) النكت على ابن الصلاح (١/ ٢٩٨).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص (٦٠).

(٣) النكت على ابن الصلاح (١/ ٣١٩)، وينظر: التمهيد لابن عبدالبر (١٠/ ٢٧٨).

مصنفات أُخر بعد صحيحي الشيخين، لكن لا تبلغ مبلغ كتابي الشيخين، ولهذا أنكر العلماء على مَنْ استدرك عليهما الكتاب الذي سمَّاه المستدرك. وبالغ بعضُ الحفَّاظ فزعم أنَّه ليس فيه حديث واحد على شرطهما، وخالفه غيره وقال: يصفو منه حديثٌ كثير صحيح، والتحقيق: أنه يصفو منه صحيحٌ كثير على غير شرطيهما؛ بل على شرط أبي عيسى، ونحوه، وأما على شرطهما فلا، فقلَّ حديثٌ تركاه إلا وله علةٌ خفيّة؛ لكن لعزة من يَعرف العلل كمعرفتهما وينقده، وكونه لا يتهيأ الواحد منهم إلا في الأعصار المتباعدة صار الأمر في ذلك إلى الاعتماد على كتابيهما، والوثوق بهما والرجوع إليهما، ثم بعدهما إلى بقية الكتب المشار إليها. ولم يُقبل من أحد بعد ذلك الصحيح والضعيف إلا عمَّن اشتُهر حِذقه ومعرفته بهذا الفن واطلاعُه عليه، وهم قليل جداً»(١).

وقال الحافظ ابن حجر -بعد أن ذكر المراد بشرط البخاري ومسلم-: «ولا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيراً أو أصلاً إلا القليل كما قدمناه»(٢) ويتضح من كلام هؤلاء الأئمة ندرة ما يُوجد من الأحاديث على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاها في صحيحيهما، ومما يؤكد ما ذكره هؤلاء الأئمة وجود متون في الصحيحين أخرجاها من أحاديث جماعة من الصحابة(٣)، ولو صحت

---

(١) مجموع رسائل ابن رجب (٢/ ٦٢٢).

(٢) النكت على ابن الصلاح (١/ ٣١٦).

(٣) ومن أمثلة ذلك:

أ- حديث: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» أخرجه الشيخان من حديث عدد من الصحابة منهم: (١) ابن عمر «البخاري ح (٢٨٤٩)، ومسلم =

عندهم أحاديث على شرطهما لم يخرجا لها نظيراً كانت أولى بالإخراج من تعدد المتون التي يمكن أن يستغنى ببعضها، لاسيما وقد قصدوا الجمع والاختصار(١).

= (١٨٧١)» (٢) أبو هريرة «البخاري ح (٢٣٧١)، ومسلم ح (٩٨٧)» (٣) أنس «البخاري ح (٣٦٤٥)، ومسلم ح (١٨٧٤)» (٤) عروة البارقي «البخاري ح (٢٨٥٠)، ومسلم ح (١٨٧٣)».

ب- حديث: قصة ماعز، أخرجه الشيخان من حديث عدد من الصحابة منهم: (١) جابر بن عبدالله «البخاري ح (٦٨١٥)، ومسلم ح (١٦٩١)» (٢) ابن عباس «البخاري ح (٦٨٢٤)، ومسلم ح (١٦٩٣)»، وأخرجه مسلم من حديث: بريدة ح (١٦٩٥)، جابر بن سمرة ح (١٦٩٢)، أبو سعيد ح (١٦٩٤).

ج- حديث: «**من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**» أخرجه الشيخان من حديث عدد من الصحابة منهم (١) المغيرة بن شعبة «البخاري ح (١٢٩١)، ومسلم ح (٤)» (٢) أبو هريرة «البخاري ح (١١٠)، ومسلم ح (٣)» (٣) أنس بن مالك «البخاري ح (١٠٨)، ومسلم ح (٢)» (٤) علي بن أبي طالب «البخاري ح (١٠٦)، ومسلم ح (١)».

(١) ولا شك أن غالب الأحاديث المرفوعة الدالة على أصول الأحكام الشرعية وما يتفرع عنها مخرج في الصحيحين، قال الإمام مسلم: «لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث، فمدارهم على هذا المسند» ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٦٨)، مقدمة شرح النووي لصحيح مسلم (١/ ١٥)، وذكر أبو جعفر محمد بن الحسين في كتاب «التمييز» له عن شعبة والثوري ويحيى بن سعيد القطان وابن المهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم: أن جملة الأحاديث المسندة عن النبي ﷺ أربعة آلاف وأربعمائة حديث»، ينظر: النكت على ابن الصلاح (١/ ٢٩٩). =

= قال الحافظ: يعني الأحاديث الصحيحة بلا تكرار، وقد ذكر أبو العرب في مقدمة كتابه الضعفاء عن علي بن بقي قال: سألت يحيى بن سعيد القطان كم جملة المسند؟ فقال لي: «حصل أصحابنا ذلك وهو ثمانية آلاف حديث وفيها مكرر قال وسمعت إسحاق بن راهويه يقول: سألت جماعة من أهل البصرة عن جملة المسند الذي روي عن النبي ﷺ فقالوا: سبعة آلاف ونيف، وعن غندر سألت شعبة عن هذا فقال: جملة المسند أربعة آلاف ونيف»، وناظر عبدالرزاق إسحاق بن راهويه في ذلك فقال إسحاق: أربعة آلاف، وقال عبدالرزاق: أقول ما قاله يحيى بن سعيد المسند أربعة آلاف وأربعمائة منها ألف ومائتان سنن وثمانمائة حلال وحرام، وألفان وأربعمائة فضائل وأدب وتسديد، وقال سفيان الثوري: ستة آلاف أو خمسة، قال الزركشي: «وذكر عن جماعة من الأئمة القدماء قريبا من ذلك وأكثر ما قيل ثمانية آلاف» ينظر: نكت الزركشي (١/ ١٨٦)، والكلام هنا عن أصول الأحاديث وإلا فالشيخان لم يستوعبا جميع ما صح من الحديث، قال البخاري: «ما أدخلت في هذا الكتاب -يعني جامعه الصحيح- إلا ما صح، وتركت من الصحاح حتى لا يطول الكتاب»، ويدخل في ما ذكره البخاري الطرق والشواهد لأصول الأحاديث المخرجة في الصحيح، وقال مسلم: «ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل إن ما سواه ضعيف» ينظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٦٧٤)، وقال البيهقي في المدخل: «وقد بقيت أحاديث صحاح لم يخرجاها، وليس في تركهما إياها دليل على ضعفها» ينظر: حاشية سنن البيهقي (٣/ ٣٣٠)، ولكن يحسن الإشارة إلى أن الحديث إذا كان أصله في الصحيحين، وفيه زيادة تفيد حكماً وأعرض عنها صاحبا الصحيح فهذا يشعر في الغالب أنها معلولة، وقد تحدث الأئمة كما سبق عن أحاديث الحلال والحرام التي ثبتت، فقال عبدالرزاق -كما سبق- ثمانمائة، وكذا قال ابن مهدي، وعن ابن =

بل يفهم من كلام الحافظ ابن عبدالبر أن البخاري ومسلماً لا يتركان حديثاً هو أصل في بابه إلا وله علة، وهذا محمول على الغالب، ولذا وصف الحافظ ابن حجر كلام الحافظ ابن عبدالبر بالمبالغة، وعبر الحافظ ابن رجب كما سبق بقوله: «فقلَّ حديث تركاه إلا وله علة خفية»، ولهذا ينظر بعض الأئمة إلى أن إعراض الشيخين عن تخريج بعض الأحاديث التي هي أصول في أبوابها دليل على

= المبارك تسعمائة. ينظر: النكت على ابن الصلاح (١/ ٣٠٠)، وقال ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/ ٢٥٧): «أصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة حديث، وفرشها وتفاصيلها نحو أربعة آلاف حديث»، وجمع أبو داود كتابه السنن وجعله في أحاديث الأحكام الشرعية، وادخل فيه أبواب مثل: العلم والفتن، والمهدي، والملاحم والسنة والآداب، وقد بلغت أحاديثه: أربعة آلاف وثمانمائة حديث، وفيه أحاديث لا تصح حيث قال في رسالته لأهل مكة ص (٢٧): «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»، وقال: «وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه .... فإن ذكر لك عن النبي ﷺ سنه ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر فإني لم أخرج الطرق لأنه يكبر على المتعلم .... ولم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كلها في الأحكام فأما أحاديث كثيرة في الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا لم أخرجه»، وقال ابن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما تضمنه كتابي السنن، جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، فإن كان فيه وهم شديد بينته» ينظر: مقدمة معالم السنن (١/ ٣).

ضعفها، قال البيهقي -وهو يتحدث على أحاديث الرش من بول الغلام والغسل من بول الجارية-: «وكأنها لم تثبت عند الشافعي رحمه الله حين قال ولا يتبين لي في بول الصبي والجارية فرق من السنة الثابتة وإلى مثل ذلك ذهب البخاري ومسلم حيث لم يودعا شيئا منها كتابيهما»[١]، وقال -وهو يذكر علة حديث لم يخرجه الشيخان مع أنه أصل في بابه-: «أخرج مسلم في الصحيح حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ عشر من الفطرة، وترك هذا الحديث فلم يخرجه ولا أراه تركه إلا لطعن بعض الحفاظ فيه»[٢]، وقال: «هذا حديث لم يخرجه البخاري ولا مسلم في كتابيهما وأبو بكر بن أبي الجهم يتفرد بذلك هكذا عن عبيد الله بن عبدالله»[٣]، وقال القرطبي: «فيكفيك أن هذا حديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة»[٤]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -عن أحاديث الوضوء من مس الذكر-: «ولذلك أعرض عنها البخاري ومسلم»[٥]، وقال ابن القيم -بعد أن ذكر حديث القلتين-: «ولهذا أعرض عنه أصحاب الصحيح جملة»[٦]، قال الحافظ ابن عبدالهادي -وهو

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٧٨).
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣٠٠).
(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٦٣).
(٤) تفسير القرطبي (١٢/ ٧٥).
(٥) مجموع الفتاوى (٢١/ ١٥).
(٦) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (١/ ٦٣).

بصدد تضعيف أحاديث الجهر بالبسملة في الصلاة لضعفها وعدم إخراج الشيخان لها-: «ولا يقال في دفع ذلك: إنهما لم يلتزما أن يودعا في «صحيحيهما» كل حديث صحيح، يعني فيكونان قد تركا أحاديث الجهر في جملة ما تركاه من الأحاديث الصحيحة، وهذا لا يقوله إلا سخيف أو مكابر، فإن مسألة الجهر بالبسملة من أعلام المسائل ومعضلات الفقه، ومن أكثرها دورانا في المناظرة وجولانا في «المصنفات»، .... وأنا أحلف بالله، وبالله لو اطلع البخاري على حديث منها موافق بشرطه، أو قريبا من شرطه لم يخل منه كتابه، ولا كذلك مسلم رحمه الله» (١).

وقال أيضاً في أثناء كلامه على أحاديث الجهر بالبسملة في الصلاة: «وقد أعرض عن ذكر البسملة في حديث أبي هريرة صاحبا الصحيح...» (٢).

۞۞۞

(١) ينظر: نصب الراية (١/ ٣٥٦).

(٢) ينظر: نصب الراية (١/ ٣٣٦).

المبحث الثاني

موضوع سنن الدارقطني

في أثناء نقد ابن عبدالهادي لحديث ذكره السبكي وعزاه للدارقطني، وبعد أن بين نكارته وضعفه وعدم صالحيته للاحتجاج، وأنه لم يصححه أحد من الحفاظ ولا اعتمد عليه أحد من الأئمة، ولم يخرج في المصنفات المشهورة قال: «إنما رواه مثل الدارقطني الذي يجمع في كتابه غرائب السنن ويكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة، ويبين علة الحديث وسبب ضعفه وإنكاره في بعض المواضع»(١).

وقال في موضع آخر: «من عادة الدارقطني وأمثاله أن يذكروا هذا -أي الضعيف والموضوع- في السنن ليُعرف، وهو وغيره يبينون ضعف الضعيف من ذلك»(٢).

ونقل الحافظ الزيلعي عن ابن عبدالهادي قوله: «والدارقطني قد ملأ كتابه من الأحاديث الغريبة والشاذة والمعللة، وكم فيه من حديث لا يوجد في غيره»(٣).

وابن عبدالهادي يوضح بهذه العبارات الموجزة منهج الدارقطني في كتابه «السنن» وأنه قصد أن يجمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمعللة، والتي

---

(١) الصارم المنكي (ص: ٣١).

(٢) الصارم المنكي (ص: ٦٧).

(٣) نصب الراية (١/ ٣٦٠).

احتج بها الفقهاء، وهي لا تصلح للاستدلال، وهذا هو الغالب على كتابه السنن، وربما أورد بعض السنن للاحتجاج بها، ولكن هذا لا يُخرج الكتاب عن وضعه وهو جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وما ذكره ابن عبدالهادي عن «سنن الدارقطني» اشتهر عند بعض الأئمة فصرحوا بموضوع كتاب الدارقطني، ومن ذلك: ما جاء عن عبدالله بن أحمد الأشبيلي عندما سُئل عن «سنن الدارقطني» وقصده فيها، فقال: «قصده أن يذكر الأحاديث التي يحتج بها الفقهاء في كتب الخلاف، ويعلل ما يمكن تعليله»(١).

وتحدث شيخ الإسلام ابن تيمية في مناسبات عديدة عن «سنن الدارقطني»: فقال في كتابه «الرد على البكري»(٢): «والدارقطني صنَّفَ «سُنَنَهُ» ليذكر فيها غرائب السُّنَن وهو في الغالب يُبيِّنُ حال ما رواه، وهو أعلم الناس بذلك».

- وقال في الفتاوى الكبرى(٣): «وأبو الحسن مع تمام إمامته في الحديث، فإنه إنما صنف هذه السنن كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه، ويجمع طُرقها، فإنها هي التي يحتاج فيها إلى مثله، فأما الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما، فكان يستغني عنها في ذلك، فلهذا كان مجرد الاكتفاء بكتابه في هذا الباب يورث جهلاً عظيما ....».

(١) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار (ص: ٧٩- ٨٠).

(٢) الرد على البكري (ص: ٢٠).

(٣) الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٩٩).

- وقال في مجموع الفتاوى[(١)]: «وكل ما يُروى في هذا الباب -يعني الزيارة- مثل قوله: «من زارني وزار قبر أبي في عامٍ واحد ضمنت له على الله الجنة» و«من حج ولم يزرني فقد جفاني» و«من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي» فهي أحاديث ضعيفة بل موضوعة، لم يرو أهل الصحاح والسنن المشهورة والمسانيد منها شيئاً، وغاية ما يُعزى مثل ذلك إلى كتاب الدارقطني، وهو قصد به غرائب السنن، ولهذا يروي فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يُبيح الاعتماد عليه ....».

- وقال الحافظ الزيلعي -وهو يتحدث عن رواية ضعيفة في الجهر بالبسملة-: «وهذه الرواية لم يخرجها أحد من أصحاب الكتب الستة، ولا في المصنفات المشهورة، ولا المسانيد المعروفة، وإنما رواها الدارقطني في «سننه» التي يروي فيها غرائب الحديث...»[(٢)].

- وقال الإمام البدر العيني: «روى الدارقطني في «سننه» أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة وموضوعة...»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٦٥).

(٢) نصب الراية (١/ ٣٤٠)، ويظهر أنه أخذه من كلام ابن عبدالهادي لأنه أورده ضمن نقل طويل عن ابن عبدالهادي، قال في أوله: «ملخص ما ذكره ابن عبدالهادي في (الجهر بالبسملة) مستدركاً على الخطيب.

(٣) عمدة القاري في شرح البخاري (٦/ ١٢).

- وقال أيضاً: «الدارقطني كتابه مملوء من الأحاديث الضعيفة والغريبة والشاذة والمعللة، وكم فيه من حديث لا يوجد في غيره»[(١)].

- وقال الذهبي في شأن سنن الدارقطني: «هي مجمع المنكرات».

- وقال محمد بن جعفر الكتاني: «وسنن الدارقطني جمع فيها غرائب السنن وأكثر فيها من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة بَل والموضوعة»[(٢)].

وفي دراسة موسعة لبعض الباحثين عن «سنن الدارقطني» خلص الباحث إلى نتائج مهمة حول الدارقطني وسننه، اقتطف منها ما يأتي. قال: «من المؤكد لديّ من خلال هذه الدراسة، أن كتاب (سنن الدارقطني) لم يؤلفه الدَّارَقُطْنِيّ لجمع المحتج به من السنة قطعاً -وإن أورد فيه أحاديث محتجاً بها-، ويغلب على ظني أن الدَّارقُطْنِي ألفه لجمع غير المحتج به من الأحاديث الضعيفة والموضوعة... لأن المتحصل من نتائج نظرتي المتكررة في الكتاب أن مجموع عدد الأحاديث الضعيفة والواهية في الكتاب يبلغ نحو ٤٧٠٠ غير مستقصى... وينبني على هذا الذي توصلت إليه في موضوع الكتاب أنه لا يجوز الاعتماد على حديثٍ بمجرد وجوده في سنن الدارقطني .... وذلك لأن الغالب في أحاديث الكتاب الضعيف والواهي، ولأن الدارقطني قد سكت فيه يقينا عن أحاديث أناس كذابين ومتروكين وضعفاء عنده»[(٣)].

---

(١) البناية شرح الهداية (١/ ٦٢٨).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص: ٣٥).

(٣) ينظر: الإمام أبو الحسن الدارقطني وكتابه السنن ص (٣١٦).

وابن عبدالهادي -رحمه الله- حينما يوضح منهج الدارقطني ينبه من يتعامل مع كتب السنة إلى التبصر بمعرفة موضوعات تلك الكتب ومقاصد مؤلفيها، وإدراك الفرق بين ما صنف للعمل والاستدلال وما صنف لغير ذلك، فكتب السنة في الجملة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: قسم صنف للعمل والاستدلال، وقد اشترط بعض الأئمة الصحة فيما يُورده من الأحاديث كالبخاري ومسلم ومن بعدهما كابن خزيمة وابن حبان ولكن كتابهما لا يبلغ مبلغ كتاب الشيخين، ومنهم من لم يشترط الصحة لكن غالب ما يذكرونه الصحيح وما قاربه وما فيه بعض ضعف، وهذا مثل بقية الكتب الستة وهي السنن الأربع: سنن أبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وهذه الكتب مع الصحيحين تسمى الكتب الستة، ومثلها موطأ مالك ومسند الإمام أحمد، فهذه المصنفات ونظائرها من كتب السنة أورد الأئمة فيها أمثل ما وقفوا عليه من المتون والأسانيد وما يصلح للاحتجاج والاستشهاد، لأنهم ألفوها للعمل بما جاء فيها، ولتكون مرجعاً للأمة(١).

---

(١) قال الإمام أحمد -رحمه الله- عن مسنده: «إن هذا الكتاب قد جمعتهُ وأتقنته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة» ينظر: خصائص المسند لأبي موسى المديني ص (٢١).
وقال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه ص (٢٢- ٢٧): «فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب (السنن) أهي أصح ما عرفتُ في الباب؟ =

القسم الثاني: صنف لغير غرض العمل والاستدلال بل صنف لمقاصد أخرى، مثل الكتب التي أُلفت لجمع الغريب والمناكير، ونحو ذلك.

قال الخطيب البغدادي: «أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان، يغلب على إرادتهم كتب الغريب دون المشهور، وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوفاً عنه مطرحاً، وذلك كله لعدم

= ووقفت على جميع ما ذكرتم. فاعلموا أنه كذلك كله .... وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه .... ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب .... وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض».

وقال الترمذي: «جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين ...» خاتمة الجامع (٦/ ٢٢٧)، وقد حظيت الكتب الستة بمكانة رفيعة ومنزلة خاصة من بين كتب السنة ومثلها مسند الإمام أحمد، وصار عليها المعول والاعتماد وأصبحت مرجعاً للأمة، وهي ثمرة جهود الأئمة في تمحيص السنة ونقدها، واعتنى العلماء بالعزو إليها والتخريج منها، وحرصوا عند عدم وجود الحديث في الكتب الستة على النص على ذلك، وربما اعتبروا عدم وجود الحديث فيها قرينة على كونه غير محفوظ، قال الزيلعي في نصب الراية (٤/ ٣٠) -وهو بصدد نقد حديث-: «ولم يخرجه أحمد، ولا أحد من أصحاب الكتب الستة»، وممن سلك هذا المسلك الحافظ ابن عبدالهادي، ينظر: تنقيح التحقيق (٢/ ١٧٤، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٤٧، ٣٥٨، ٣٩٧، ٤١٧، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨٩، ٥٨٦)، (٣/ ٦، ٥٠، ٩٢).

معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا الماضين»[١].

وقال ابن رجب معلقاً على كلام الخطيب البغدادي: «وهذا الذي قاله الخطيب حق، ونجد كثيراً ممن ينتسب إلي الحديث لا يعتني بالأصول الصحاح لكتب السنة ونحوها ويعتني بالأجزاء الغريبة، وبمثل (مسند البزار)، و(معجم الطبراني)، و(أفراد الدارقطني)، وهي مجمع الغرائب والمناكير»[٢].

۞۞۞

(١) الكفاية في علم الرواية ص (١٤١).

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٤٠٩).

المبحث الثالث

منهج ابن حبان في كتابه الثقات

اعتنى أئمة الحديث بالتصنيف في تاريخ الرواة وهو ما يسمى بكتب الجرح والتعديل، وهي الكتب التي عُنيت ببيان درجة توثيق الرجال أو تضعيفهم، وقد تنوعت مصنفات الأئمة في الجرح والتعديل، ويمكن تقسم كتب الجرح والتعديل إلى قسمين:

١- كتب عامة: بمعنى أنها غير مقيدة فليست خاصة بالثقات ولا الضعفاء ولا برجال رواة كتاب معين، مثل: كتاب التاريخ الكبير، لأبي عبدالله إسماعيل ابن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦)، والجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧)، والطبقات الكبرى، لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠).

٢- كتب خاصة: وهي متنوعة:

أ- الكتب المصنفة في الثقات -وسيأتي الإشارة إليها- .

ب- الكتب المصنفة في الضعفاء، مثل: كتاب الضعفاء الكبير والضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦)، وكتاب الضعفاء والمتركين، لأحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣)، وكتاب الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت ٣٢٢)، والكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ).

ج- الكتب المصنفة في رجال كتب معينة، مثل: التعريف برجال الموطأ، لأبي زكريا يحيى بن زكريا بن مزيق القرطبي (ت ٢٥٥هـ)، وكتاب الجمع بين رجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، وهو خاص برجال الكتب الستة، لأبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢).

د- الكتب المصنفة في تواريخ بلدان خاصة، مثل: تاريخ واسط، لأسلم بن سهل الرزاز (ت ٢٩٢)، وتاريخ جرجان لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧)، وتاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣).

وابن حبان أفرد الثقات بكتابه المشهور (الثقات)، وقد سبقه للتأليف في الثقات: علي بن المديني (ت ٢٣٤) في كتابه (الثقات والمتثبتون)[1]، ثم أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (ت ٢٦١)، ثم أبو العرب محمد بن أحمد التميمي (ت٣٣٣).

ثم ألف بعده في الثقات: أبو حفص عمر بن بشروان السكري (ت٣٦٧)[2]، ثم عمر بن أحمد بن شاهين الواعظ (ت ٣٨٥).

وكتاب ابن حبان كتاب حافل وقد رتبه على الطبقات، فالطبقة الأولى هم الصحابة، والطبقة الثانية هم التابعون، والطبقة الثالثة والرابعة فهم أتباع التابعين وتَبع الأتباع.

---

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث ص(٧١)، شرح علل الترمذي (١/ ٢١٦).

(٢) ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ٩٦٦)، لسان الميزان (٣/ ٢٧٥).

وقد استفاد الحافظ ابن حبان من المؤلفات قبله ولاسيما التاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وذكر الحافظ ابن حجر أن ابن حبان يتبع البخاري دائماً في سني الوفيات(١).

وتحدث ابن عبدالهادي عن كتاب (الثقات) لابن حبان حينما ذكر السبكي أحد الرواة، وذكر توثيق ابن حبان له، فاحتاج ابن عبدالهادي إلى بيان منهج ابن حبان في كتابه (الثقات)، واصطلاحه فيه، فقال: «وطريقته فيه -أي في كتابه (الثقات)- أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله وينبغي أن يتنبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق...»(٢).

ونقل ابن عبدالهادي قول ابن حبان: «والعدل من لم يعرف منه الجرح إذ الجرح ضد التعديل فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٨٧).

(٢) الصارم المنكي ص (١٣٩)، قيد ابن عبدالهادي كون توثيق ابن حبان من أدنى درجات التوثيق بمجرد ذكره للراوي في الكتاب، وهذا فيه انصاف لابن حبان -رحمه الله- لأن هناك من الرواة من يذكرهم ابن حبان في الثقات ويصفهم بألفاظ تدل على معرفته بأحوالهم، مثل: أن يقول عن الراوي كان متقناً، أو مستقيم الحديث، أو نحو ذلك، أو يكون الراوي من شيوخه الذين عرفهم وجالسهم، وينظر ما كتبه العلامة المعلمي في درجات توثيق ابن حبان (التنكيل ١/ ٤٣٧-٤٣٨).

المغيب عنهم.... فكل من أذكر في الكتاب فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خصال خمس فإذا وجد خبر منكر عن واحد ممن ذكرته في كتابي هذا، فإن ذلك الخبر لا ينفك من إحدى خمس خصال:

- إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يحتج بخبره.
- أو يكون دونه رجل واه لا يحتج بخبره.
- أو الخبر يكون مرسلاً لا يلزمنا به الحجة.
- أو يكون منقطعاً لا تقوم بمثله الحجة.
- أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبين سماعه في الخبر من الذي سمعه منه.

هذا كله كلام ابن حبان في كتاب الثقات»(١).

وبعد أن ذكر ابن عبدالهادي اصطلاح ابن حبان في كتابه وضح ضعف هذا المنهج في التعديل فقال: «وطريقة ابن حبان في هذا قد عرف ضعفها».

وقال أيضاً: «هذه طريقة ابن حبان في التفرقة بين العدل وغيره وقد وافقه عليها بعضهم وخالفه الأكثرون وليس المقصود هنا تحرير الكلام على هذا وإنما المراد التنبية على اصطلاح ابن حبان وطريقته».

---

(١) كتاب الثقات (١/ ١٢).

ثم ذكر ابن عبدالهادي ما يترتب على مذهب ابن حبان في التعديل من توثيق المجاهيل وضرب عدداً من الأمثلة من كتاب (الثقات)، فقال: «وقد علم أن ابن حبان ذَكَر في هذا الكتاب الذي جمعه في الثقات عدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يَعرف هو ولا غيره أحوالَهم وقد صرح ابن حبان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب، فقال في الطبقة الثالثة:

سهل يروي عن شداد بن الهاد روى عنه أبو يعقوب ولست أعرفه ولا أدري من أبوه. هكذا ذكر هذا الرجل في كتاب الثقات ونص على أنه لا يعرفه[1].

وقال أيضاً: حنظلة شيخ يروي المراسيل لا أدري من هو روى ابن المبارك عن إبراهيم بن حنظلة عن أبيه. هكذا ذكره لم يزد[2].

وقال أيضاً: الحسن أبو عبدالله شيخ يروي المراسيل روى عنه أيوب النجار لا أدري من هو ولا ابن من هو[3].

وقال أيضاً: جميل شيخ يروي عن أبي المليح بن أسامة روى عنه عبدالله بن عون لا أدري من هو ولا ابن من هو»[4].

---

(١) ثقات ابن حبان (٦/ ٤٠٦).

(٢) ثقات ابن حبان (٦/ ٢٢٦).

(٣) ثقات ابن حبان (٦/ ١٧٠).

(٤) الصارم المنكي ص(١٣٩)، وثقات ابن حبان (٤/ ١٠٨).

وهناك أمثلة أخرى ممن ذكرهم ابن حبان في الثقات وصرح بأنه لا يعرفهم منهم:

- أبان: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن أبي بن كعب، روى عنه محمد بن جحادة، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٤/ ٣٧). =

= - الحسن الكوفي: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن ابن عباس، روى عنه ليث بن أبي سليم، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٤/ ١٢٦).

- الزبرقان: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن النواس بن سمعان، روى داود بن أبي هند عن شهر بن حوشب عنه، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٤/ ٢٦٥).

- سلمة: قال ابن حبان: يروي عن ابن عمر، روى عنه ابنه سعيد بن سلمة، لا أدري من هو، ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٤/ ٣١٨).

- سبرة: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن أنس، روى عنه السدي، لا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٤/ ٣٤١).

- سميع: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن أبي أمامة، روى عنه عمرو بن دينار المكي، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٤/ ٣٤٢).

- شهاب: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن أبي هريرة، روت عنه القلوص بنت علية، لا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٤/ ٣٦٣).

- صيفي: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن أبي اليسر كعب بن عمرو، روى عنه عبدالله ابن سعيد بن أبي هند، إن لم يكن الأول فلا أدري من هو، ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٤/ ٣٨٤).

- عبدالكريم: قال ابن حبان: شيخ يروي عن أنس بن مالك، روى الليث بن سعد عن إسحاق بن أسيد عنه، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ١٢٩).

- عباد القرشي، قال ابن حبان: يروي عن عائشة، روى عنه عقبة بن أبي ثبيت إن لم يكن عباد بن عبدالله بن الزبير فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ١٤٣).

- عطاء: المدني، قال ابن حبان: يروي عن أبي هريرة في صلاة الجمع، روى عنه منصور، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ٢٠٧).

- فضيل: قال ابن حبان: شيخ يروي عن معاوية، روى عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان ابن سليم عنه، إن لم يكون الهوزني فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ٢٩٥). =

= - محمد بن سعيد: قال ابن حبان: شيخ يروي عن عمر بن الخطاب، روى عنه قتادة، لا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ٣٦٧).

- محمد أبو عبدالله الأسدي، لا أدري من هو، يروي عن وابضة بن معبد، روى عنه معاوية بن صالح. ثقات ابن حبان (٥/ ٣٧٠).

- محمد بن أفلح، قال ابن حبان: يروي عن أبي هريرة، روى عنه يعلى بن عطاء وحميد الطويل، إن لم يكن الأول فلا أدي من هو ثقات ابن حبان (٥/ ٣٨٠).

- محمد مولى بني هاشم، قال ابن حبان: قال: رأيت ابن عمر وابن عباس يمشيان بين يدي الجنازة، روى عنه قتادة، لا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ٣٨٢).

- مالك: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن سليمان روى عنه أبو إسحاق السبيعي، إن لم يكن مالك بن مالك فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ٣٩٠).

- مروان: قال ابن حبان: شيخ يروي عن ابن مسعود، روى عنه عمران بن أبي يحيى، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ٤٢٥).

- مهاجر: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن عمر، روى عنه محمد بن سيرين، لا أدري من هو، ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان ثقات ابن حبان (٥/ ٤٢٨).

- مقاتل: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن أنس بن مالك، روى عنه سعيد بن أبي عروبة، لا أدي من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ٤٥٠).

- متوكل: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن أبي هريرة، روى عنه خالد بن معدان، لا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ٤٥٩).

- نبتل: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن أبي هريرة، روى عنه يعقوب بن محمد بن طحلاء، لا أدري أبو حازم هو أو غيره. ثقات ابن حبان (٥/ ٤٨١).

- وقاص: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن أبي موسى الأشعري، روت عنه ابنته منيعة، لا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ٤٩٧). =

= - الوليد: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن عثمان بن عفان، روى عنه بكير بن عبدالله بن الأشج، لا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ٤٩٤).

- يعقوب بن غضبان: قال ابن حبان: شيخ يروي عن ابن مسعود، روى عنه شيخ يقال له: ضرار، لا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٥/ ٥٥٤).

- أيوب الأنصاري: قال ابن حبان: يروي عن سعيد بن جبير، روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو، ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٦/ ٦٠).

- أمية القرشي: قال ابن حبان: شيخ يروي عن مكحول، لست أدري من هو، روى عنه ابن المبارك، ثقات ابن حبان (٦/ ٧١).

- بكير أبو عبدالله، قال ابن حبان: يروي عن سعيد بن جبير، روى عنه أشعث بن سوار إن لم يكن الضخم فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٦/ ١٠٦).

- الحسن القردوسي، قال ابن حبان: يروي عن الحسن، روى عنه عكرمة بن عمار، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٦/ ١٦٦).

- الحسن بن مسلم الهذلي، قال ابن حبان: يروي عن مكحول، روى عنه شعبة، إن لم يكن ابن عمران فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٦/ ١٦٨).

- حبيب الأعور: قال ابن حبان: يروي عن عروة بن الزبير، روى عنه الزهري، إن لم يكن ابن هند بن أسماء، فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٦/ ١٧٨).

- حاجب: قال ابن حبان: يروي عن جابر بن زيد، لا أدري من هو ولا ابن من هو، روى عنه الأسود بن شيبان. ثقات ابن حبان (٦/ ٢٣٨).

- حضرمي: قال ابن حبان: شيخ يروي عن القاسم بن محمد، روى عنه سليمان التيمي، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٦/ ٢٤٩).

- زياد: قال ابن حبان: شيخ يروي عن زر عن ابن مسعود، روى عنه إسماعيل السدي، ولا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٦/ ٣٣٠). =

= - سعيد بن أبي راشد: قال ابن حبان: يروي عن عطاء عن أبي هريرة في المسح على الهفين، روى عنه مروان بن معاوية، إن لم يكن سعيد بن السماك فلا أدري من هو، فإن كان ذاك فهو ضعيف. ثقات ابن حبان (٦/ ٣٧٢).

- سلام: قال ابن حبان: شيخ يروي عن الحسن، روى عنه سعيد بن أبي عروبة، وإن لم يكن سلام بن تميم فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٦/ ٤١٥).

- شيبة: قال ابن حبان: شيخ يروي عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، روى عنه ابن جريج، إن لم يكن ابن نصاح فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٦/ ٤٤٥).

- شعبة: قال ابن حبان: شيخ يروي عن كريب بن أبرهة، روى عنه سليط بن شعبة الشعباني، لست أعرفه ولا أباه. ثقات ابن حبان (٦/ ٤٤٧).

- عبدالسلام: قال ابن حبان: يروي عن أبي داود الثقفي عن ابن عمر، روى عنه سعيد ابن بشير، إن لم يكن ابن سليم فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٧/ ١٢٧).

- عمر الدمشقي: قال ابن حبان: شيخ يروي عن أم الدرداء الصغرى، روى عنه سعيد ابن أبي هلال، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٧/ ١٨٨).

- عيسى الأنصاري: قال ابن حبان: يروي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، روى عنه زيد ابن أبي أنيسة، لست أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٧/ ٢٣٣).

- عكرمة: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن الأعرج، لست أعرفه، ولا أدري من أبوه، روى عنه إبراهيم بن سعد. ثقات ابن حبان (٧/ ٢٩٤).

- عزرة: قال ابن حبان: شيخ يروي عن الربيع بن خيثم، عداده في أهل الكوفة روى عنه أبو طعمة، إن لم يكن بعزرة بن الأعور فلا أدري من هو. يقات ابن حبان (٧/ ٣٠٠).

- فضيل: قال ابن حبان: شيخ يروي عن سالم بن عبدالله، إن لم يكن ابن أبي عبدالله صاحب القاسم بن محمد فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٧/ ٣١٦). =

وما ذكر ابن عبدالهادي من انتقاد لمنهج ابن حبان في التعديل اشتهر بين الأئمة.

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات فإنه يذكر خلقاً كثيراً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون»[١].

= - محمد الزهري الكوفي: قال ابن حبان: روى عنه ابن عون إن لم يكن محمد بن محمد بن الأسود فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٧/ ٤٠٦).

- مضارب العجلي، قال ابن حبان: من بكر بن وائل، يروي المراسيل، روى عنه قتادة، إن لم يكن مضارب بن حزن فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٧/ ٥١٤).

- النضر: قال ابن حبان: شيخ، يروي عن عطاء بن يسار، روى عنه الدراوردي، لا أدري من هو ولا ابن من هو. ثقات ابن حبان (٧/ ٥٣٥).

- أحمد بن عبدالله الهمداني: قال ابن حبان: يروي عن يزيد بن هارون عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن أيمن بن خريم بن فاتك، قال أبي وعمي شهدا بدراً، روى عنه الحضري، إن لم يكن ابن أبي السفر فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٨/ ٤١).

- إبراهيم بن إسحاق: قال ابن حبان: شيخ، يروى عن ابن جريج، روى عنه وكيع بن الجراح، لست أعرفه ولا أباه. ثقات ابن حبان (٨/ ٦٣).

- رباح: قال ابن حبان: شيخ يروي عن ابن المبارك، عداده في أهل الكوفة، روى عنه إبراهيم بن موسى الفراء، لست أعرفه ولا أباه، إن لم يكن رباح بن خالد فلا أدري من هو. ثقات ابن حبان (٨/ ٢٤٢).

(١) لسان الميزان (١/ ١٤).

وقال السخاوي: «لكنه -يعني ابن حبان- يدرج فيهم من زالت جهالة عينه، بل ومن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يظهر فيه جرح.... وذلك غير كاف في التوثيق عند الجمهور»[١].

وقال الذهبي في -أثناء ترجمة (عمارة بن حديد الغامدي)-: «وعُمارة مجهولٌ كما قال الرَّازيان، ولا يفرح بذكر ابن حبان له في (الثقات)[٢]، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف»[٣]، وقال أيضاً في- أثناء ترجمة (زيد بن أيمن)-: «روى عنه سعيد بن أبي هلال فقط، لكن ذكره ابن حبان في (الثقات)[٤] على قاعدته»[٥].

ثم انتقد ابن عبدالهادي طريقة الحافظ ابن حبان من جهة أخرى، وهي: تناقضه بإيراد الراوي في كتاب المجروحين والثقات، وتفريقه بين الراوي الواحد متوهماً كونه رجلين، فقال -رحمه الله -: «فإن صح عنه مع هذا إنه ذكر حفص ابن أبي داود في كتاب الثقات[٦] فقد تناقض تناقضاً بيناً وأخطأ خطأً ظاهراً ووهم

(١) فتح المغيث (٤/ ٣٥٣).

(٢) الثقات لابن حبان (٥/ ٢٤١).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٥)، والرازيان هما: أبو زرعة وأبو حاتم.

(٤) الثقات لا بن حبان (٦/ ٣١٤).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ٩٩).

(٦) حفص بن أبي داود لم يذكره ابن حبان في الثقات، بل أشار إلى ضعفه في ترجمة حفص ابن سليمان البصري المنقري، حيث قال: وليس هذا بحفص بن سليمان البزاز أبو عمر القاري، ذاك ضعيف، وهذا ثبت، ينظر: الثقات (٦/ ١٩٥).

وهماً فاحشاً وقد وقع له مثل هذا التناقض والوهم في مواضع كثيرة... ولو أخذنا في ذكر ما أخطأ فيه وتناقض من ذكره الرجل الواحد في طبقتين متوهماً كونه رجلين، وجمعه بين ذكر الرجل في الكتابين: كتاب الثقات وكتاب المجروحين ونحو ذلك من الوهم والإيهام لطال الخطاب»(١).

وقال أيضاً: «فكيف وطريقة ابن حبان في هذا قد عُرف ضعفها مع أنه قد ذكر في كتاب الثقات خلقاً كثيراً ثم أعاد ذكرهم في المجروحين وبين ضعفهم وذلك من تناقضه وغفلته أو من تغير اجتهاده»(٢).

۞۞۞

---

(١) الصارم المنكي ص(٩٥).

(٢) الصارم المنكي ص(١٤١)، ومن المعلوم أن الحافظ ابن حبان قد ألف كتاباً كبيراً سماه: (التاريخ الكبير) توسع فيه، ثم اختصر منه كتابين أحدهما (الثقات)، والآخر (المجروحين)، وقد بدأ بكتاب الثقات، قال: «وأقنع بهذين الكتابين المختصرين عن كتاب التاريخ الكبير الذي خرجناه»، وإذا علم تقدم كتاب الثقات على كتاب المجروحين فلا يبعد أن يكون ظهر لابن حبان ما حمله على تغير اجتهاده في الراوي فيذكره في المجروحين بعد أن ذكره في الثقات، أو أن يكون هذا من باب الوهم والغلط كما ذكر ابن عبدالهادي، وقد تتبع بعض الباحثين الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في الثقات ثم أعادهم في المجروحين فبلغوا مائة وتسعة وخمسين راوياً، ينظر: الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات، تأليف د. مبارك سيف الهاجري.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الرابع

نقد مستدرك الحاكم

بعد أن صنف البخاري ومسلم كتابيهما، وكُتب لهما الذيوع والانتشار والتلقي بالقبول، جاء بعض الأئمة من بعدهما وأرادوا أن يستدركوا عليهما ما فاتهما مما هو على شرطهما أو شرط أحدهما، ومن هذه المصنفات: مستدرك أبي ذر الهروي (ت ٤٣٤هـ)، وكتاب: (الإلزامات) لأبي الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وأشهر المستدركات: مستدرك الحاكم لأبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ).

وقد بين الحاكم سبب تأليفه لكتابه ومنهجه فيه فقال في مقدمته: «وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها، أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدَّعيا ذلك لأنفسهما.... ثم قال: وأنا أستعين بالله على إخراج أحاديث رواتها قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما، أو أحدهما...»(١).

---

(١) المستدرك (١/ ٢-٣)، واختلف أئمة الحديث في مقصود الحاكم بشرط الشيخين أو أحدهما، فذهب النووي وابن دقيق العيد والذهبي تبعاً لابن الصلاح إلى أن المراد بشرطهما أو شرط أحدهما أن يكون رجال الإسناد رجالهما، أو رجال أحدهما، وإلا فلا... فيعترضون على تصحيحه على شرط الشيخين، أو أحدهما بأن البخاري مثلاً ما أخرج لفلان، وقال العراقي: وكلام الحاكم ظاهر أنه لا يتقيد بذلك حتى يتعقب به عليه. =

والحافظ ابن عبدالهادي انتقد مستدرك الحاكم في أثناء تضعيفه لحديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «من زار قبري حلت له شفاعتي»[(١)]، وقد أورده السبكي ونقل فيه تصحيح الحاكم

= قال الحافظ ابن حجر: لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا -رحمه الله-، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته، قال: صحيح على شرط الشيخين، أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له، قال: صحيح الإسناد حسب... ويوضح ذلك قوله في باب التوبة لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لا تنزع الرحمة إلا من شقي»، قال: هذا حديث صحيح الإسناد... وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث أنه على شرط الشيخين. فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به أنه على شرطهما، وهو عين ما ادَّعى به ابن دقيق العيد، وغيره، وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجه به حينئذ عليه، والله أعلم.

ينظر: المستدرك (٤/ ٢٩٩)، والنكت على ابن الصلاح (١/ ٣١٤ - ٣٢١).

(١) أخرجه البزار كما في كشف الأستار (٢/ ٥٧) ح (١١٩٨) قال: حدثنا قتيبة ثنا عبدالله ابن إبراهيم، ثنا عبدالرحمن بن زيد عن أبيه عن ابن عمر... فذكره، قال البزار: عبدالله بن إبراهيم لم يتابع علي هذا، وقال الحافظ في مختصر زوائد البزار (١/ ٤٨١): (وهو متروك)، ويضاف إلى هذه العلة ضعف عبدالرحمن بن زيد، فهو ضعيف جداً، ينظر: التاريخ الكبير (٥/ ٢٨٤)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٣)، تهذيب الكمال (١٧/ ١١٤).

لعبدالرحمن بن زيد بن أسلم حديثاً ورد من طريقه في المستدرك(١)، وقد وصف ابن عبدالهادي الحاكم بالتناقض في عمله، وذلك لذكره بعض الرواة في كتابه (الضعفاء)، ثم يصحح أحاديثهم في كتابه (المستدرك) ومثَّل بعبدالرحمن بن زيد، فقال: «وقد أخطأ الحاكم في تصحيحه وتناقض تناقضاً فاحشاً كما عُرف له ذلك في مواضع فإنه قال في كتاب (الضعفاء) بعد أن ذكر عبدالرحمن منهم، قال: وما حكيته عنه فيما تقدم أنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه، قال في آخر هذا الكتاب: فهؤلاء الذين قدمت ذكرهم قد ظهر عندي جرحهم، لأن الجرح لا يثبت إلا ببينة فهم الذين أبين جرحهم لمن طالبني به، فإن الجرح لا أستحله تقليداً، والذي اختاره لطالب هذا الشأن أن لا يكتب حديثاً واحداً من هؤلاء الذين سميتهم، فالراوي لحديثهم داخل في قوله ﷺ: **«من حدث**

---

(١) الحديث المشار إليه أخرجه الحاكم (٢/ ٦١٥)، وهو حديث توسل آدم بالنبي ﷺ، وفيه: «ولولا محمد ما خلقتك...»، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، وهو أول حديث أذكره لعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وتعقبه الذهبي وقال: بل هو حديث موضوع عبدالرحمن بن زيد بن أسلم واه».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٤): «ورواية الحاكم لهذا الحديث مما أنكر عليه، فإنه نفسه قد قال في كتاب المدخل: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه».

بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[١] هذا كله كلام الحاكم أبي عبدالله صاحب (المستدرك) وهو متضمن أن عبدالرحمن بن زيد قد ظهر له جرحه بالدليل، وأن الراوي لحديثه داخل في قوله ﷺ: «**من حدث بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»، ثم إنه رحمه الله لما جمع المستدرك على الشيخين ذكر فيه من الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة جملةً كثيرة، وروى لجماعة من المجروحين الذين ذكرهم في كتابه في الضعفاء وذكر أنه تبين له جرحهم وقد أنكر عليه غير واحد من الأئمة هذا الفعل......» [٢].

ثم ذكر ابن عبدالهادي عن بعض الأئمة السبب في حصول التناقض والأوهام عند الحاكم، فقال: «وقد أنكر عليه غير واحد من الأئمة هذا الفعل وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره فلذلك وقع منه ما وقع...»[٣].

ورأي الحافظ ابن عبدالهادي في ((المستدرك)) يلتقي مع آراء الأئمة حيث وصفوا الحاكم بالتساهل في التصحيح وكثرة الأوهام في الكتاب. ولعل من المناسب أن أذكر بعض آراء الأئمة:

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٩) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٢) الصارم المنكي (ص: ٦١)، ومن أمثلة ما تناقض فيه الحاكم: إخراجه لحديث سهل بن عمار العتكي، حيث أورد من طريقه حديثاً وصححه، (المستدرك ٣/ ٢١٥) وقد تعقبه الذهبي بقوله: «سهل قال الحاكم في تاريخه: كذاب، وهنا يصحح له، فأين الدين؟ !».

(٣) الصارم المنكي (ص: ٦٢).

- قال ابن الصلاح: «وهو -يعني الحاكم- واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به...»(١).

- قال أبو سعد الماليني: «طالعتُ كتاب (المستدرك على الشيخين) الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما»(٢).

- قال ابن تيمية: «إن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح....»(٣).

---

(١) علوم الحديث (ص: ٢٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥ -١٧٦) وقال الحافظ الذهبي -تعليقاً على كلام الماليني-: «هذه مُكابرةٌ وغلو وليست رتبة أبي سعدٍ أن يحكم بهذا، بل في (المستدرك) شيءٌ كثيرٌ على شرطهما، وشيءٌ كثيرٌ على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلثُ الكتاب بل أقلُّ، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها عللٌ خَفِية مُؤَثِّرة، وقطعةٌ من الكتاب إسنادها صالحٌ وحسنٌ وجيد، وذلك نحو رُبُعِه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا... وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته ويعوزُ عملاً وتحريراً»، وقال الحافظ ابن رجب: «وقد صُنِّفَ في الصحيح مصنفات أُخر بعد صحيحي الشيخين، لكن لا تبلغ مبلغ كتابي الشيخين، ولهذا أنكر العلماء على مَنْ استدرك عليهما الكتاب الذي سمَّاه المستدرك. وبالغ بعضُ الحفَّاظ فزعم أنَّه ليس فيه حديث واحد على شرطهما، وخالفه غيره وقال: يصفو منه حديثٌ كثير صحيح، والتحقيق: أنه يصفو منه صحيحٌ كثير على غير شرطيهما؛ بل على شرط أبي عيسى، ونحوه، وأما على شرطهما فلا، فقلَّ حديثٌ تركاه إلا وله علةٌ خفيّة». ينظر: مجموع رسائل الحافظ ابن رجب (٢/ ٦٢٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٢٦).

- وقال أيضاً: «وكثيراً ما يصحح الحاكم أحاديث يجزم بأنها موضوعة لا أصل لها»[(١)].

- وقال: «إن الحاكم يصحح أحاديث وهي موضوعة مكذوبة عند أهل المعرفة بالحديث... ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم»[(٢)].

- قال ابن القيم: «وأما تصحيح الحاكم فكما قال القائل:

فأصبحتُ من ليلَى الغداةَ كقابضٍ على الماء خانتْهُ فُرُوجُ الأصابعِ[(٣)]

ولا يعبأ الحفاظ أطباء علل الحديث بتصحيح الحاكم شيئاً، ولا يرفعون به رأساً البتة بل لا يدل تصحيحه على حسن الحديث، بل يصحح أشياء موضوعة بلا شك عند أهل العلم بالحديث، وإن كان من لا علم له بالحديث لا يعرف ذلك، فليس بمعيار على سنة رسول الله ﷺ ولا يعبأ أهل الحديث به شيئاً، والحاكم نفسه يصحح أحاديث جماعة، وقد أخبر في كتاب (المدخل) له: أنه لا يحتج بهم، وأطلق الكذب على بعضهم»[(٤)].

- وقال ابن دحية -في كتابه (العلم المشهور في فضائل الأيام والشهور)-:

---

(١) الموضع السابق.

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٥).

(٣) منسوب لقيس كما في محاضرات الأدباء (٢/ ٨٢).

(٤) كتاب الفروسية (ص: ١٣٦).

«ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبدالله، فإنه كثير الغلط ظاهر السقط، وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده، وقلده في ذلك»(١).

- قال الحافظ ابن حجر: «تساهله -أي ابن الجوزي- وتساهل الحاكم في (المستدرك) أعدم النفع بكتابيهما، إذ ما من حديث فيهما إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل، فلذلك وجب على الناقد الاعتناء بما ينقله منهما غير تقليدٍ لهما»(٢).

وأما السبب في حصول الخلل والغفلة والأوهام في (المستدرك) فقد ذكر ابن عبدالهادي – كما تقدم – عن بعض الأئمة أنه بسبب الغفلة والتغير الذي حصل للحاكم في آخر عمره، وهذا هو أحد الأسباب.

وقد نص الحافظ ابن حجر على ذلك أيضاً فقال: (إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فعالجته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه، وقال -أي ابن حجر-: «وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من (المستدرك): إلى هنا انتهى إملاء الحاكم.... ثم قال: والتساهل في القدر المملى قليل بالنسبة إلى ما بعده...» (٣).

وأشار السخاوي إلى ذلك فقال: «يقال إن السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره، وقد حصلت له غفلة وتغير، أو أنه لم يتيسر له تحريره وتنقيحه،

---

(١) ينظر: نصب الراية (١/ ٣٤٢).

(٢) ينظر: النكت البديعات ص (٢٩).

(٣) ينظر: تدريب الراوي (١/ ١٠٦).

ويدل له أن تساهله في قدر الخمس الأول منه قليل جداً بالنسبة لباقيه، فإنه وجد عنده: (إلى هنا انتهى إملاء الحاكم)»[١].

وثمت أسباب أخرى يعزى إليها أسباب الخلل التي حصلت في المستدرك، منها:

١- أن الباعث على تأليف الحاكم للمستدرك هو الرد على من زعم أن الذي يصح من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، ولذا حرص على التوسع في التصحيح حتى يتم له الرد على هؤلاء، قال في خطبة (المستدرك): «قد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر كلها سقيمة غير صحيحة»[٢].

٢- أن الحاكم مشى على تصحيح ظواهر الأسانيد دون النظر إلى سلامتها من العلل القادحة والشذوذ، وقد صرح بهذا في مقدمته حيث قال: «وأنا استعين بالله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما

(١) فتح المغيث (١/ ٤١)، ويشكل على ما ذكره السخاوي من أن تصنيف المستدرك كان في أواخر عمر الحاكم ما جاء في مقدمة المستدرك أن الحاكم بدأ بإملاء الكتاب يوم الاثنين السابع من شهر المحرم سنة ٣٧٣هـ أي قبل موته بأكثر من ثلاثين سنة، لكن لا مانع أن تكون مدة تصنيف الكتاب قد طالت، فاعجلته المنية قبل أن ينقح الكتاب، كما ذكر الحافظ ابن حجر.

(٢) المستدرك (١/ ٢).

أو أحدهما وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام»، وقال: «سألني جماعة.... أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له فإنهما -رحمهما الله- لم يدعيا ذلك لأنفسهما»[(١)].

وقول الحاكم: «إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له....» ظاهر أنه لم يشترط فيما يخرجه سلامته من العلة، وأما ما نسبه للشيخين من كونهما لم يلتزما سلامة ما يخرجانه من العلة فهذا غير صواب، فإن الشيخين لم يخرجا في صحيحيهما إلا ما غلب على ظنهما سلامته من العلة والشذوذ، بل إن الحاكم قد صرح في مقدمته بقبول الزيادة مطلقاً[(٢)]، وهذا خلاف ما عليه الأئمة المتقدمون[(٣)].

---

(١) المستدرك (١/ ٣).

(٢) قال الحاكم في مقدمة المستدرك (١/ ٣): «الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة».

(٣) قال ابن دقيق: «من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطروداً وبمراجعة أحكامهم الجزئية يُعرف صواب ما نقول»، وقال العلائي: «كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد ابن حنبل، والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديثٍ حديث»، ينظر: (النكت على ابن الصلاح(٢/ ٦٠٤)، وقال الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٨٧): «والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من =

٣- أن الحاكم لم يتقن تطبيق شرط الشيخين حيث لم يراع جوانب كثيرة تتعلق بشرطهما، قال الحافظ ابن عبدالهادي: «صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده وعُلِمَ أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرَّد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أُوَيس[1] حديث: «**قسمت الصلاة بيني وبين عبدي....**»[2]، لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات كمالك وشعبة وابن عيينة فصار حديثه متابعة، وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على (الصحيحين) فتساهلوا في استدراكهم، ومن أكثرهم تساهلاً: الحاكم أبو عبدالله في كتابه (المستدرك) فإنه يقول: (هذا حديث على شرط الشيخين) أو (أحدهما) وفيه هذه العلة، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجا به في الصحيح، أنه إذا وُجِدَ في أي حديثٍ كان

= القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن»، وقال في شرح النخبة ص (٦٩): «والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبدالرحمن بن مهدي ويحيي القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيي بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم: اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن أحدٍ منهم إطلاق قبول الزيادة».

(١) هو: عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك الأصبحي، قال أحمد بن حنبل: صالح، وقال مرة: ليس به بأس، قال يحيى بن معين: صدوق وليس بحجة، قال البخاري: ما روي من كتابه أصح، وقال ابن حجر: صدوق يهم، من السابعة توفي بالمدينة سنة ١٦٧هـ.
ينظر: التاريخ الكبير (٥/ ١٢٧)، تهذيب الكمال (٥/ ١٦٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤٥)، التقريب ص (٢٥٢).

(٢) أخرجه مسلم ح (٣٩٥).

ذلك الحديث على شرطه لما بيناه، بل الحاكم كثيراً ما يجيء إلى حديث لم يُخَرَّج لغالب رواية في (الصحيح) كحديث روي عن عكرمة عن ابن عباس فيقول فيه: (هذا حديث على شرط البخاري) يعني لكون البخاري أخرج لعكرمة، وهذا أيضا تساهل، وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم فيقول: (هذا على شرط الشيخين) وهذا أيضا تساهل، وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا الصحيح عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به، ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه، أو لغير ذلك، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ، ثم يقول: (هذا على شرط الشيخين) أو (البخاري) أو (مسلم) وهذا أيضا تساهل، لأن صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخٍ معين لا في غيره فلا يكون على شرطهما، وهذا كما أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال وغيره ولم يخرجا حديثه عن عبدالله بن المثنى، فإن خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى، فإذا قال قائل في حديثٍ يرويه خالد ابن مخلد عن ابن المثنى: هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلاً، وكثيراً ما يجيء إلى حديث فيه رجل ضعيف أو متهم بالكذب، وغالبُ رجاله رجال الصحيح فيقول: (هذا على شرط الشيخين) أو (البخاري) أو (مسلم) وهذا أيضا تساهل فاحش، ومن تأمل كتابه المستدرك تبين له ما ذكرناه»(١).

---

(١) ينظر: نصب الراية (١/ ٣٤١)، وقد أورد كلام ابن عبدالهادي من كتابه الذي رد فيه على أبي بكر الخطيب البغداي في مسألة الجهر بالبسملة، وقد أشار إليه ابن عبدالهادي في =

وقد سبق نحو هذا الكلام للحافظ ابن عبدالهادي في مبحث التصحيح على شرط البخاري ومسلم، وسبق التعليق عليه، ويتلخص من كلامه ما يأتي:

١- أن البخاري ومسلماً ينتقيان من أحاديث الرواة المتكلم فيهم ولا يخرجان ما حصل التفرد فيه ولاسيما إذا خالفه الثقات، والحاكم لم يراع هذا الأمر عند حكمه على أحاديث بأنها على شرط البخاري ومسلم أو شرط أحدهما.

٢- أن الحاكم لم يراع صورة الاجتماع في الإسناد من وجوه كثيرة: مثل الخلط بين رجالهما بحيث يكون في الإسناد من أخرج له البخاري، وبعضهم أخرج له مسلم فيحكم بأنه على شرطهما، ومثل أن يكون صاحبا الصحيح أخرجا عن راوٍ معين في روايته عن شيخ معين لكونه ثقة فيه ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه أو لغير ذلك من الأسباب، فيأتيَ الحاكم ويخرج له عن غير ذلك الشيخ، ويحكم بأنه على شرط الصحيح.

٣- أن الحاكم يصف بعض الأسانيد بأنها على شرط البخاري ومسلم وعند التأمل نجد أن غالب رواة الإسناد لم يخرج لهم في الصحيح، أو يكون غالب الرواة خرج لهم في الصحيح ولكن فيهم رجل لم يخرج له وهو ضعيف أو متهم بالكذب.

۞۞۞

= التنقيح، وذكر أنه توسع في الكلام على الأحاديث الواردة في الجهر بالبسملة، وأنه كتاب متعوب عليه، ينظر: تنقيح التحقيق (٢/ ٨٣١).

المبحث الخامس

الضياء المقدسي، وكتابه «الأحاديث المختارة»

ألف الحافظ ضياء الدين محمد بن عبدالواحد بن أحمد بن عبدالرحمن السعدي المقدسي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت ٦٤٣هـ)، كتاب (الأحاديث المختارة) أو (المستخرج من الأحاديث مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما) خرج فيه أحاديث مختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم بأسانيده إلى أصحاب المصنفات المشهورة كمسند أبي يعلى ومعاجم الطبراني وغيرهما، وقد بين منهجه في مقدمته حيث قال: «هذه أحاديث اخترتُها مما ليس في (البخاري) و(مسلم) إلا أنني ربما ذكرتُ بعض ما أورده البخاريُّ معلَّقاً، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد جياد لها علَّةٌ، فنذكر بيان علَّتها حتى يُعْرَف ذلك»[1].

وقد أثنى الحافظ ابن عبدالهادي على كتاب الأحاديث المختارة في أثناء استشهاده بحديثين أخرجهما الضياء في كتابه، فقال: «روى هذين الحديثين من طريق أبي يعلى الموصلي الحافظ أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على الصحيحين، وشرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه»[2].

وابن عبدالهادي تبع في هذا شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، فإن شيخ الإسلام قال في كتابه (الرد على الأخنائي): «هذا الحديث -يعني حديث: لا تتخذوا

---

(١) الأحاديث المختارة (١/ ٦٩- ٧٠).

(٢) الصارم المنكي (ص: ٢٦٠).

قبري عيداً ولا بيوتكم قبوراً، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم– مما أخرجه الحافظ أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على ما في الصحيحين، وهو أعلى مرتبة من الحاكم، وهو قريب من تصحيح الترمذي وأبي حاتم البستي، فإن الغلط في هذا قليل، ليس هو مثل صحيح الحاكم فإن فيه أحاديث كثيرة يظهر أنها كذب موضوعة، فلهذا انحطت درجته عن درجة غيره»[١].

وقد أشاد بكتاب (المختارة) غير واحد من العلماء، وقدموه على مستدرك الحاكم، قال الحافظ الذهبي عن أحاديث (المختارة): (هي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوى ما في الصحيحين خرجها من مسموعاته)[٢].

وقال الحافظ ابن كثير: «ألف –يعني الحافظ الضياء المقدسي- كتباً مفيدة حسنة كثيرة الفوائد من ذلك كتاب (الأحكام) ولم يتمه، وكتاب (المختارة) وفيه علوم حسنة حديثية، وهي أجود من مستدرك الحاكم.....»[٣].

وقال: «كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على مستدرك الحاكم، والله أعلم»[٤].

---

(١) الرد على الأخنائي (ص: ٩٢).

(٢) ينظر: الدارس في تأريخ المدارس (٢/ ٩٤).

(٣) البداية والنهاية (١٧/ ٢٨٤- ٢٨٥).

(٤) الباعث الحثيث (ص: ٢٧).

وقال السخاوي: «من مظان الصحيح: (المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما)، للضياء المقدسي، وهي أحسن من المستدرك...»[(١)].

ولم يتم الضياء كتابه (المختارة) ونقل النعيمي عن الذهبي أن الضياء خرّج من (المختارة) (٩٠) جزءاً[(٢)]، وذكر الكتاني أن كتاب (المختارة) يقع في (٨٦) جزءاً[(٣)].

وقد وصل إلينا ما يقرب من (٤٥) جزءاً من هذا الكتاب، وهذا القدر أكثر من النصف بقليل[(٤)].

❁❁❁

(١) فتح المغيث (١/ ٣٧).

(٢) الدارس في تأريخ المدارس (٢/ ٩٤).

(٣) الرسالة المستطرفة (ص: ٢٤).

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب (المختارة) (١/ ١٦ – ٢١).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

خاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد:

١- تضمن هذا البحث كلام الحافظ ابن عبدالهادي عن أربع مسائل مهمة من مسائل مصطلح الحديث وهي: التفرد، حكم المرسل والاحتجاج به، تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد، قاعدة فلان لا يروي إلا عن ثقة، وخمس قضايا مهمة من مناهج المحدثين وهي: التصحيح على شرط البخاري ومسلم، موضوع سنن الدارقطني، منهج ابن حبان في كتابه (الثقات)، نقد مستدرك الحاكم، الضياء المقدسي وكتابه (الأحاديث المختارة).

٢- تحدث الحافظ ابن عبدالهادي عن التفرد وبيّن أن الأئمة النقاد يستنكرون ما يتفرد به الثقات، وقد استكملت الكلام في هذه المسألة ووضحت الحالات التي يتأكد فيها إعلال الحديث بالتفرد.

٣- عرض الحافظ ابن عبدالهادي لبيان حكم الاحتجاج بالمرسل، وقد توسع في ذكر كلام الأئمة في المراسيل، وبين أن المراسيل ليست على درجة واحدة بل تتفاوت، وذكر كلام الإمام الشافعي المتضمن للتفصيل في قبول المرسل، ومال إلى الأخذ بالقول أن المُرسِل إذا عرف من عادته أنه لا يُرسل إلا عن ثقة فمُرسَله مقبول، ومن لم يكن من عادته ذلك فلا يقبل مرسله، وقد ناقشت هذا القول وبينتُ أن الراجح في قبول المرسل أنه بحسب الاعتضاد.

٤- تكلم الحافظ ابن عبدالهادي عن تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد، وذكر أن العبرة ليست بكثرة الطرق وتعددها ولكن العبرة بثبوتها وصحتها وسلامتها من النكارة والعلل القادحة، وقد استكملت الكلام في هذه المسألة، وبينتُ أقوال الأئمة في ضوابط تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد.

٥- تحدث الحافظ ابن عبدالهادي عن بعض الأئمة الذين قيل عنهم إنهم لا يروون إلا عن ثقة مثل: الإمام أحمد وشعبة، وبين أن روايتهم عن الثقات هي الغالب عنهم، ويوجد روايتهم عمن نسب إلى ضعفٍ، وضرب أمثلة تدل على ما ذهب إليه، وقد استكملت الكلام في هذه المسألة، ووضحت الأسباب في وجود الرواية عن الضعفاء عند من ثبت في حقه أنه لا يروي إلا عن ثقة.

٦- تكلم الحافظ ابن عبدالهادي عن التصحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وبين أن هذا يحتاج إلى مراعاة أمور كثيرة دقيقة متعلقة بكيفية الرواية عن هؤلاء الرواة في الصحيحين، فمن الرواة من يخرج لهم البخاري ومسلم عن بعض شيوخهم دون بعض، ومنهم من تكون الرواية عنه في الشواهد والمتابعات دون الأصول، وأنهما إذا رووا لمن تكلم فيه فإنهم يدعون من حديثه ما انفرد به وينتقون ما وافق فيه الثقات، وقد استكملت البحث حول هذه النقاط وبينت ما يؤيد كلام الحافظ ابن عبدالهادي.

٧- تحدث الحافظ ابن عبدالهادي عن سنن الدارقطني وبيَّن أن موضوع هذا الكتاب هو جمع غرائب السنن، وأنه يكثر فيه الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة، وقد استكملت الكلام حول هذه المسألة وذكرت من أقوال العلماء ما يؤيد كلام الحافظ ابن عبدالهادي.

٨- عرض الحافظ ابن عبدالهادي لكتاب (الثقات) لابن حبان ووضح منهجه في كتابه وأنه يذكر من لم يَعْرفه بجرح وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، وقد بين أن توثيقه من أدنى درجات التوثيق، وذكر أمثلة لمن ذكره ابن حبان في كتاب (الثقات) وهو لا يعرفهم ثم وضح ما حصل له من تناقض، وهو ذكره للرجل الواحد في كتاب الثقات وكتاب المجروحين، وقد استكملت الكلام في هذه المسألة.

٩- انتقد الحافظ ابن عبدالهادي مستدرك الحاكم وبين أن المستدرك فيه أحاديث ضعيفة ومنكرة وموضوعة، وأن الحاكم قد تناقض بذكره لبعض الرواة في كتابه (الضعفاء) ثم صحح لهم في كتابه المستدرك، وأخل بتطبيقه لشرط الشيخين في جوانب عديدة، وقد استكملت الكلام في هذه النقاط.

١٠- اثنى الحافظ ابن عبدالهادي على كتاب (المختارة) للضياء المقدسي وفضله على مستدرك الحاكم، وقد ذكرت من أقوال العلماء ما يؤيد كلام ابن عبدالهادي رحمه الله.

هذا وأسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع بهذا الجهد، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، واستغفر الله العظيم من كل ذنب وخطيئة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس المصادر والمراجع

١- «أبو زرعة الرازي، وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرزعي» دراسة وتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٢- «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، تأليف: شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبدالرءوف سعد، الناشر: دار الجيل، ١٣٧٣هـ.

٣- «الأحاديث المختارة» أو «المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما»، للإمام ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد بن أحمد بن عبدالرحمن الحنبلي المقدسي، تحقيق: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤- «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»، تأليف الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٥- «الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال»، لأبي المحاسن شمس الدين محمد بن الحسن بن حمزة الحسيني الشافعي، تحقيق الدكتور: عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٦- «الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية»، للدكتور: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٧- «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، تأليف أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٨- «**البحر الزخار المعروف بمسند البزار**»، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق العتيكي البزار، تحقيق: د: محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٩- «**البداية والنهاية**»، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٠- «**البناية شرح الهداية**»، للإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، تصحيح: محمد عمر، الشهير بناصر الإسلام، الرامفوري، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

١١- «**التاريخ الصغير** للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، مكتبة دار التراث -القاهرة- الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ.

١٢- «**التاريخ الكبير**»، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣- «**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**»، لعمر بن يوسف بن عبدالبر النمري، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ.

١٤- «**التنكيل بما في الكوثري من الأباطيل**»، تأليف الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٥- «**الجامع الكبير**»، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق الدكتور: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

١٦- «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»، للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور: محمود الطحان، مكتبة المعرف، الرياض ١٤٠٣هـ.

١٧- «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»، للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور: محمود الطحان، مكتبة المعرف، الرياض ١٤٠٣هـ.

١٨- «**الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**»، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، الناشر: دار الجيل، بيروت، عن الطبعة الأولى بالهند.

١٩- «**الذيل على طبقات الحنابلة**»، تأليف ابن رجب الحنبلي، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٢هـ.

٢٠- «**الرسالة**»، للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

٢١- «**الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**»، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.

٢٢- «**الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات، جمع، ودراسة، وتحليل**»، للدكتور مبارك سيف الهاجري، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ١٤٢١هـ.

٢٣- «**السنن الكبرى**»، للإمام أبي بكر أحمد بن حسين البيهقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف الهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤هـ.

٢٤- «**الصارم المنكي في الرد على السبكي**»، تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد ابن عبدالهادي الحنبلي المقدسي، تحقيق الشيخ: إسماعيل بن محمد الأنصاري، الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، السعودية، ١٤٠٣هـ.

٢٥- «**العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية**»، لابن عبدالهادي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

٢٦- «**الفتاوى الكبرى**»، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق حسنين محمد مخلوف، الناشر: دار المعرفة، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ.

٢٧- «**القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد**»، للحافظ ابن حجر العسقلاني - تحقيق عبدالله محمد الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

٢٨- «**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**»، للحافظ أبي عبدالله الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية.بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٢٩- «**الكامل في ضعفاء الرجال**»، للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

٣٠- «**الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**»، لبرهان الدين الحلبي، تحقيق صبحي السامرائي. مطبعة العاني -بغداد.

٣١- «**الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي، تكملة الصارم المنكي**»، تأليف الشيخ: محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه، تحقيق الدكتور: صالح ابن علي المحسن، والدكتور: أبو بكر بن سالم شهال، الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٢- «**الكفاية في علم الرواية**»، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي، المكتبة العلمية.

٣٣- «**المستدرك على الصحيحين**»، للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، الناشر: دار الفكر سنة ١٣٩٨هـ.

٣٤- «**المسودة في أصول الفقه**»، لعبد السلام وعبدالحليم وأحمد آل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

٣٥- «**المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي**»، لابن أبار، محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي، الناشر: دار كتب العربي، بالقاهرة، ١٣٨٧هـ.

٣٦- «**المغني في الضعفاء**»، للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه وعلق عليه: نور الدين عتر.

٣٧- «**المنتقى**» تأليف أبي محمد عبدالله بن علي الجارود النيسابوري، الناشر: حديث أكادمي، باكستان الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٣٨- «**الموقظة في علم مصطلح الحديث**»، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٩- «**النكت البديعات على الموضوعات**»، تأليف أبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: الشركة العالمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٤٠- «**النكت الظراف على الأطراف**»، للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني، بهامش «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**»، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٤١- «**النكت على كتاب ابن الصلاح**»، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور: ربيع بن هادي عمير، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٤٢- «**الوفيات**»، لتقي الدين محمد بن رافع السلامي، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٢هـ.

٤٣- «**تاريخ بغداد**»، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

٤٤- «**تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**»، للإمام ابن كثير، تحقيق عبدالغني بن حميد بن محمود، دار حراء، مكة المكرمة.

٤٥- «**تدريب الراوي شرح تقريب النووي**»، لجلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، نشر المكتبة العلمية، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ.

٤٦- «**تذكرة الحفاظ**»، للإمام شمس الدين الذهبي، صححه عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٤٧- «**تذكرة الحفاظ**»، للإمام شمس الدين الذهبي، صححه عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٤٨- «**تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**»، للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور عبدالغفار البنداري، الأستاذ محمد عبدالعزيز، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

٤٩- «**تقريب التهذيب**» الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقديم ومقابلة - محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط أولى ١٤٠٦هـ.

٥٠- «**تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**»، تأليف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد ابن عبدالهادي الحنبلي، تحقيق الدكتور: عامر حسن صبري، الناشر: المكتبة الحديثة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ.

٥١- «**تهذيب الإمام ابن قيم الجوزية**» مع «مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري»، «ومعالم السنن لأبي سليمان الخطابي»، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت لبنان ١٤٠٠هـ.

٥٢- «**تهذيب التهذيب**»، للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى.

٥٣- «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، للحافظ أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، بيروت ١٤٠٢هـ.

٥٤- «**خصائص المسند**»، للحافظ أبي موسى محمد بن عمر بن أحمد المديني، المطبوع بمقدمة المسند، تحقيق أحمد محمد شاكر، الناشر: دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة ١٣٧٣هـ.

٥٥- «**رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه**»، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمد الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت –لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.

٥٦- «**سنن ابن ماجه**»، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار الفكر.

٥٧- «**سنن أبي داود**»، للحافظ أبي داود سليمان الأشعث السجستاني الأزدي، إعداد وتعليق- عزت عبيد الدعاس.

٥٨- «**سنن الدارقطني**»، للإمام علي بن عمر الدارقطني، تحقيق عبدالله هاشم يماني، الناشر: دار المحاسن – القاهرة.

٥٩- «**سنن النسائي**»، للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، بيروت لبنان.

٦٠- «**سير أعلام النبلاء**»، للإمام محمد بن أحمد الذهبي، اشرف على تحقيقه –شعيب الأرناؤوط. وحققه جماعة من المحققين، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ.

٦١- «**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**»، للمؤرخ أبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٢- «**شرح علل الترمذي**»، للحافظ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور: نور الدين عتر، الناشر دار الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

٦٣- «**شروط الأئمة الخمسة**»، للحازمي، حديث أكادمي، فيصل أباد باكستان.

٦٤- «**صحيح مسلم**»، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق -محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٤هـ.

٦٥- «**طبقات علماء الحديث**»، تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الدمشقي الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٦٦- «**علل الحديث**»، للإمام أبي محمد عبدالرحمن الرازي الحافظ ابن الإمام أبي حاتم محمد بن إدريس، الناشر: دار المعرفة بيروت لبنان ١٤٠٥هـ.

٦٧- «**علل الحديث ومعرفة الرجال**»، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦٨- «**عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**»، للإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود ابن أحمد العيني، تحقيق: محمد محمود الحلبي، الناشر: محمد محمود الحلبي، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢هـ.

٦٩- «**فتح الباري بشرح صحيح البخاري**»، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق الشيخ -عبدالعزيز بن باز، ترقيم -فؤاد عبدالباقي، عناية -محب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية.

٧٠- «**فتح المغيث في شرح ألفية الحديث**»، للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٧١- «**كتاب التمييز**» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، مطبوع ضمن كتاب منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٧٢- «**كتاب الثقات**»، للحافظ محمد بن حبان البستي، طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى.

٧٣- «**كتاب الجرح والتعديل**»، للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى.

٧٤- «**كتاب الضعفاء والمتروكين**»، تأليف الإمام جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن علي بن محمد بن الجوزي، حققه أبو الفداء عبدالله القاضي، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع – مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٩٨٦م.

٧٥- «**كتاب الفروسية**»، لابن قيم الجوزية، الإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، تحقيق نظام الدين الفتيح، مكتبة درا التراث للنشر والتوزيع.

٧٦- «**كتاب المراسيل**»، للحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٧٧- «**كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة**»، تأليف الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٧٨- «**لسان الميزان**»، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ.

٧٩- «**مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي**»، للحافظ زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق طلعت بن فؤاد الحلواني، الناشر: دار الفاروق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٨٠- «**مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**»، بجمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي.

٨١- «**مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد**»، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل بن حجر العسقلاني، تحقيق: صبري بن عبد الخالق أبو ذر. مؤسسة الكتاب الثقافية الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٨٢- «**مسند أبي يعلى الموصلي**»، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٨٣- «**مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**»، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٣هـ.

٨٤- «**معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند**»، تأليف الدكتور: عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٨٥- «**معرفة علوم الحديث**»، للإمام للحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ النيسابوري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ.

٨٦- «**مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث**»، للإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا - دمشق، ١٤٠٦هـ.

٨٧- «**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**»، تأليف أبي عبدالله شمس الدين الذهبي، تحقيق - علي بن محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٨٨- «**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**»، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق دكتور: نور الدين عتر، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ.

٨٩- «**نصب الراية**»، للإمام جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي، طبعة ثانية.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
تمهيد	٦
الفصل الأول: مسائل في مصطلح الحديث	١٢-٦٠
المبحث الأول: التفرد	١٥
المبحث الثاني: حكم المرسل والاحتجاج به	٢٣
المبحث الثالث: تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد	٣٩
المبحث الرابع: قاعدة: فلان لا يروي إلا عن ثقة غالبية	٤٨
الفصل الثاني: مسائل في مناهج المحدثين	٦١-١٠٩
المبحث الأول: التصحيح على شرط البخاري ومسلم	٦٣
المبحث الثاني: موضوع سنن الدارقطني	٧٦
المبحث الثالث: منهج ابن حبان في كتابه الثقات	٨٣
المبحث الرابع: نقد مستدرك الحاكم	٩٥
المبحث الخامس: الضياء المقدسي وكتابه «الأحاديث المختارة»	١٠٧
خاتمة	١١٠
فهرس المصادر والمراجع	١١٣
فهرس الموضوعات	١٢٤

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مسائل علوم الحديث

في كتاب الصارم المنكي

للحافظ ابن عبد الهادي جمعاً ودراسة

تأليف
محمد بن عبد الله القناص
الأستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم

دار الصميعي للنشر والتوزيع

دار الصميعي للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
الرياض ص ب ٤٩٦٧ الرمز البريدي ١١٤١٢
المركز الرئيسي : الرياض - السويدي - شارع السويدي العام
هاتف ٤٢٦٢٩٤٥ - ٤٢٥١٤٥٩ فاكس ٤٢٤٥٣٤١
فرع القصيم : عنيزة بجوار مؤسسة الشيخ محمد بن عثيمين الخيرية
هاتف ٣٦٢٤٤٢٨ - تلفاكس ٣٦٢١٧٢٨
الموزع في المنطقة الغربية والجنوبية / جوال ٠٥٠٩٧٧١٥٦٨
مدير التسويق ٠٥٥٥١٦٩٠٥١

تصميم Media

مطبعة النرجس - ت: ٢٣١٦٦٥٣ ف: ٢٣١٦٨٦٦
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٥٠-٨١-١